



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

التقرير السنوي ٢٠١٧



ما هو الاتحاد البرلماني الدولي؟

الاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. نعمل على صون السلام وإرشاد مسار التغيير الديمقراطي الإيجابي عن طريق الحوار السياسي والإجراءات العملية.

ونحن المنظمة الدولية الوحيدة التي تجمع البرلمانات الوطنية في العالم، ونعمل على تعزيز الديمقراطية والسلام عن طريق هذه العضوية البرلمانية الفريدة.

وبفضل مجموعة متغيرة من ٤٥ ٠٠٠ نائب يمثلون مواطني العالم، يتمكن الاتحاد البرلماني الدولي دائماً من قياس نبض الديمقراطية.

والاتحاد البرلماني الدولي هيئة مستقلة وذاتية الإدارة يمولها أعضاؤها في المقام الأول. وتشمل عضويتنا حالياً ١٧٨ برلماناً وطنياً و١٢ هيئة برلمانية إقليمية بصفة أعضاء منتسبين.

مهرجان الفقاعة العالمي، ساو باولو،
البرازيل - حدث نظّمته مؤسسة
«١٠٠ يوم سعيد». ويعمل الاتحاد
البرلماني الدولي بالتعاون الوثيق مع
البرلمانات لمساعدتها على المساهمة
بفعالية في تحقيق أهداف التنمية
المستدامة، بما في ذلك الأهداف
المتعلقة بالصحة والرفاه والمجتمعات
المستدامة.

قائمة المحتويات

تَهْيِيد

٢

الهدف ١: إقامة برلمانات ديمقراطية قوية

٤

الهدف ٢: تعزيز المساواة بين الجنسين

والاحترام لحقوق المرأة

١٠

الهدف ٣: حماية حقوق الإنسان والنهوض بها

١٤

الهدف ٤: المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات،

وإحلال الأمن

١٦

الهدف ٥: تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات

٢٠

الهدف ٦: تعزيز تمكين الشباب

٢٥

الهدف ٧: تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية

٢٨

الهدف ٨: سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

٣٢

وسائل الإعلام والاتصال

٣٥

لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي

٣٦

تعبئة الموارد: من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟

٤٣

النتائج المالية

٤٤

تحقيق النتائج التي التزمنا بها

اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي، في خريف عام ٢٠١٦، *استراتيجيته للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١*، عقب مشاورات مستفيضة مع البرلمانات الأعضاء. وفي هذا السياق، أعد هذا التقرير السنوي ٢٠١٧. وشهد الاتحاد البرلماني الدولي قدراً كبيراً من النجاح خلال العام الماضي - وهو أول عام يسعى فيه إلى تنفيذ استراتيجيته الجديدة.

ويرتكز عمل الاتحاد البرلماني الدولي على ضمان أن تظل البرلمانات مجدية وفعالة في مواجهة تحديات العصر - ولا سيما في ظل تراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية والمتطلبات البعيدة المدى للالتزامات الإنمائية العالمية. ولعل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر تطرح بعض التحديات ولكنها خطة طموحة ويمكن تحقيقها. وتتنبأ البرلمانات والبرلمانيون مكانة فريدة للمساعدة على الوفاء بتلك الالتزامات العالمية بالسلام والتنمية وحقوق الإنسان من خلال أداء ولايتهم الأساسية - أي ممارسة مسؤولياتهم التشريعية والمالية والرقابية.

والمطلوب من البرلمانات ليس جديداً ولا استثنائياً؛ فيجب على البرلمانات أن تمارس صلاحياتها المكفولة في الدساتير والنصوص الأساسية الأخرى والمخولة لها كمؤسسات تمثل الشعوب. وعليها أن تمارسها بفعالية للحفاظ على مكانتها وإحداث تغيير في حياة الشعوب التي تمثلها. ووضعت خطة عام ٢٠٣٠ للبرلمانات منهاج عمل واضح ومقبول عالمياً. وقد اتفق الجميع على تلك الخطة على المستوى الدولي. وباتت أماننا استراتيجية للتنمية وخطة مناخية وإطار للحد من مخاطر الكوارث. وما علينا سوى ممارسة السلطات المخولة لنا للعمل وتنفيذ تلك الخطط. ويجب على الاتحاد البرلماني الدولي أن يدعم البرلمانات في مساعيها وفاءً بولايته الأساسية.

ويركز هذا التقرير السنوي في المقام الأول على ما يلي: إبراز التقدم المحرز في الخطة العالمية واستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي لتنفيذها. ولإثبات التقدم المحرز، تغير تركيز هذا التقرير عن التقارير السابقة كما يلي:

- نُظمت المحتويات وفقاً لأهداف *استراتيجية الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١*، ولكن تأكدوا من أن جهودنا ترتبط بجميع الأهداف. وعلى غرار خطة التنمية المستدامة، لا يمكننا تقسيم العمل على الأهداف الفردية. فالأهداف مترابطة وكذلك الإجراءات والقرارات المتخذة لتحقيقها.
- ويصف الجزء السرد في المقام الأول طريقة تحقيق الاتحاد البرلماني الدولي للنتائج التي التزم بها، والمجالات التي شهدت تقدماً في إطار أهدافنا.



الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي،
مارتن شونغونغ، عضو في الفريق
التوجيهي لمبادرة تعزيز التغذية الذي
يعمل على ترسيخ التغذية كأولوية
وطنية نظراً إلى أهميتها الأساسية في
تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولعل هذا التركيز على النتائج لا المسار يتلاءم تماماً مع نهجنا المتطور إزاء الحوكمة إذ نمضي قدماً نحو خطة للإدارة القائمة على النتائج. ويتيح لنا تقييم النتائج أيضاً تصحيح مسارنا حسب الحاجة من أجل تحسين نهجنا وتسريعه لتنفيذ استراتيجية الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وفي الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية المعقودة في سانت بطرسبرغ، انتُخبت غابرييلا كويافاس بارون رئيسة جديدة للاتحاد البرلماني الدولي. وإننا نتطلع إلى المنظور الجديد الذي ستقدمه لجهودنا الرامية إلى تنفيذ استراتيجيتنا كجزء من فريق قيادة الاتحاد البرلماني الدولي.

ولكن كيف يُقاس النجاح؟ يمكننا أن نحصي عدد الحلقات الدراسية التي أجريناها، وعدد البعثات التي أوفدناها، والتغطية الإعلامية لحملاتنا، ونأمل دائماً في القيام بالمزيد وإشراك المزيد من الأطراف والتواصل مع المزيد من الناس، ولكن التقدم يُقَيَّم كماً ونوعاً، وفي هذا التقرير نركز أقل على الأرقام وأكثر على آثار أعمالنا وقراراتنا.

ونحن نعلم، على سبيل المثال، أن جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي والتعاون البرلماني الدولي يساعدان بشكل عام في توعية البرلمانيين وتمكينهم. ونعلم أيضاً أن جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وفعالياته الأخرى تجمع بلدان وممثلين تتباين آراؤهم وتوقعاتهم فلا يجتمعون في مكان آخر. وتكون التبادلات مثمرة: إذ تُنشر الدروس المستفادة ويُعزز التفاهم والتسامح بما يساهم في بناء السلام لصالح مواطني العالم أجمعين.

وتتاح هذه الفرص للبرلمانات الأعضاء، وتنطوي المشاركة في الاتحاد البرلماني الدولي على فوائد إضافية بطبيعة الحال. وصحيح أن مبدأ «العالمية» يتجلى في الأرقام بالنسبة إلى الاتحاد البرلماني الدولي ولكن كذلك في القضايا. إذ تتناول المنظمة القضايا التي تهم الجميع والأغلبية، فضلاً عن القضايا التي تعني مجموعة مشتركة من الأعضاء. ويتمتع الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بالرغبة في التواصل مع الدوائر الانتخابية الأصغر ودعمها وتعزيز عملها، ولديه القدرة على ذلك. فعلى سبيل المثال، نتعاون مع فيجي لتعزيز قدرة البرلمان على المساهمة في خطة عام ٢٠٣٠. وقد يكون فيجي بلداً صغيراً ولكنه يهمننا.

أمّا على الصعيد العالمي، فإننا نتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها وإداراتها. وينصب التركيز الرئيسي لشراكاتنا مع منظومة الأمم المتحدة على التعاون من أجل تنفيذ خطة التنمية ومن ثم تحسين الحوكمة العالمية. ولذلك تدعو جميع الأهداف الاستراتيجية للاتحاد البرلماني الدولي إلى إشراك الأمم المتحدة والتعاون معها. ومن الأمثلة على ذلك عملنا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تمكين المرأة، والمساهمة البرلمانية في أعمال مجلس حقوق الإنسان وأنشطته. ويزداد اعتراف الأمم المتحدة بتلك الشراكة: ففي عام ٢٠١٧ مثلاً، اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً يدعم توطيد التعاون مع البرلمانات. وإننا نشيد بذلك القرار مع إقرارنا بالتحدي الذي يطرحه وهو أن مكانة الأمم المتحدة تجعل شعوب العالم تتوقع المزيد من برلماناتها. فيجب أن نفي بالتزاماتنا؛ والطريق أمامنا مفتوح.

وأما من حيث الأرقام، فيواصل الاتحاد البرلماني الدولي تقديم مساهمات موضوعية في البحوث والبيانات المتعلقة بالنهوض بالديمقراطية. ويزداد الاعتراف بالمنظمة كمرجع دولي لتلك المعلومات. ويجب على الديمقراطيات أن تكون جامعة بقدر الإمكان ولا سبيل إلى ذلك إلا بمشاركة النساء والشباب. والأمر هنا يتعلق بالمشروعية: فهل يمكنكم أن تقولوا إن مساراتكم وقراراتكم مشروعة عندما لا تساهم فيها جميع أطراف المجتمع؟ ولذلك يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على النهوض بتمكين النساء والشباب، ويطلب من البرلمانات ويتوقع منها القيام بذلك. وتدعم البحوث والإحصاءات التي نجمعها ونشرها ذلك، إذ تتيح لنا تحديد الثغرات وقياس التقدم المحرز.

ويصحبنا التفاؤل في كل مساعينا - إذ نركز على التجارب الإيجابية التي اكتسبناها واستفدنا منها والتأثير الإيجابي للبرلمانات في حياة الشعوب. فقد تكون آفاق عالم اليوم قائمة ولكن لن يثبط ذلك عزيمتنا. وإن منتخبينا يعتمدون علينا وعلى ألا ندع التشاؤم يحدد أنشطتنا أو يعيق تقدمنا. فإننا نحرز تقدماً ونحدث أثراً وإن لم يكن ذلك دائماً جلياً ولا يُسلط عليه الضوء بالقدر الكافي. ويسعى هذا التقرير إلى تصحيح ذلك الوضع بإبراز إنجازات البرلمانات وجهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى مواصلة تعزيز تلك النتائج الإيجابية.



مارتن شونغونغ

الأمين العام

الهدف ١ : إقامة برلمانات ديمقراطية قوية

هذا الهدف الاستراتيجي هو خلاصة عاملين مترابطين وبالغى الأهمية: أولهما من المهام الجوهرية للاتحاد البرلماني الدولي - بناء برلمانات قوية ومستقرة والنهوض بالديمقراطية. وثانيهما جوهر الهدف ١٦ للتنمية المستدامة الذي اعتمدته الأمم المتحدة ويتحمل البرلمانيون المسؤولية عن تحقيقه إذ يدعو إلى إقامة «مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع» و«ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي» على جميع المستويات.

وإننا نساهم في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز وضع المعايير وتوليد المعارف وبناء القدرات المؤسسية. وكل عام نجري تقييماً لما يلي: كم عدد البرلمانات التي تدعمها الاتحاد البرلماني الدولي؟ ما طبيعة هذا الدعم؟ ما الدليل على أن البرلمانات توجّه تنميتها؟ إلى أي مدى تُستخدم **المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات** والأدوات الأخرى التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي؟

النهوض بالديمقراطية وتعزيز مؤسساتها

نفّذ أكثر من ٣٠ نشاطاً لبناء القدرات في تسعة برلمانات وطنية خلال عام ٢٠١٧. ووفقاً للمبادئ التوجيهية لهذا الدعم، وجهت البرلمانات التسعة جميعها تخطيط الأنشطة المضطلع بها، وبُذلت جهود كبيرة في التنمية الذاتية للبرلمانات، مع تطبيق المبادئ المشتركة في جميع الأنشطة.

بنن - قام الاتحاد البرلماني الدولي برعاية حلقة دراسية عن تعزيز مهارات الصياغة التشريعية للبرلمان في بنن. ودُرّب أكثر من ٥٠ موظفاً وشارك ٤٤ نائباً في جلسة إعلامية. وأشارت التقييمات إلى أن جميع المشاركين اكتسبوا فهماً أفضل للتعاون الأساسي بين البرلمانيين وموظفي الخدمة المدنية في عملية الصياغة التشريعية.



فريق القيادة الجديد للاتحاد البرلماني الدولي - الأمين العام مارتن شونغونغ والرئيسة غابرييلا كوفاس بارون - ملتزم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.



يساعد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات على أن تكون تمثيلية وشفافة وقابلة
للنفاذ ومسؤولة وفعالة. وهذه القيم الجوهرية هي أركان البرلمان الديمقراطي.

NOTIMEX/Guillermo Ogam ©

جزر القمر - نظمت الجمعية الوطنية لجزر القمر حلقة دراسية عن الممارسات البرلمانية للحكم الرشيد. وعزز المشاركون مهاراتهم المتعلقة بالرقابة البرلمانية، مع التركيز بخاصة على الميزانيات والمشاركة الفعالة في الشؤون المالية. وأطلعوا أيضاً على مجموعة أدوات التقييم الذاتي التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن **البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة**، وأهمية تلك الأدوات في المساعدة على جمع المعلومات وإدارتها.

جيبوتي - أجرت الجمعية الوطنية لجيبوتي والاتحاد البرلماني الدولي تقييماً مشتركاً لاحتياجات الجمعية الوطنية في يناير ٢٠١٧. واستناداً إلى المناقشات التي دارت مع النواب والموظفين والمجتمع المدني والمجتمع الدولي، حدد التقرير مواطن القوة والتحديات التي يواجهها البرلمان، وقدم أكثر من ٦٠ توصية لتعزيز أدائه. وشملت المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات، التي حددها البرلمان، التخطيط الاستراتيجي، وتعزيز الأمانة، والتوعية.

وفضلاً عن ذلك، نُظِّمَت حلقة عمل لمدة يوم لتحسين الكفاءة البرلمانية انتفع بها ٢٥ موظفاً تقريباً منهم مديرو إدارات. وكان من نواتجها توطيد التعاون بين الموظفين. وبعد ذلك، أُجري تمرين عن تكوين الأفرقة حدد خلاله الموظفون مجموعة من الحلول لتعزيز الكفاءة، بما في ذلك خيارات لإشراك المجتمع المدني مباشرةً في عمل البرلمان من أجل الاستفادة من قاعدة أوسع من المعارف والخبرات.

وأوفدت أول بعثة من بعثات دعم رسم الجمعية الوطنية لخطتها الاستراتيجية في الفترة من ١٢ إلى ١٤ ديسمبر ٢٠١٧. واستخدم النواب أدوات الاتحاد البرلماني الدولي للتقييم الذاتي للبرلمان، ومراعاته للجنسانية، ومساهمته في أهداف التنمية المستدامة. وسهل النهج المتبع وضع الجمعية خططها الاستراتيجية.

وتلقت البعثة تغطية إعلامية جيدة على الصعيد المحلي بغية ضمان إدراك المواطنين لعمل برلمانهم. ولعلها نتيجة مهمة أيضاً في عصر يشهد تراجع مستويات الثقة في المؤسسات الديمقراطية.

مصر - في عام ٢٠١٦، أجرى مجلس النواب، بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي، تقييماً لاحتياجات وبدأ في إعداد وثيقة مشروع شاملة بشأن المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات البرلمانية. وفي عام ٢٠١٧، استُكملَت هذه الوثيقة التي تتضمن إطاراً منطقياً مدته خمس سنوات يحدد الأهداف الاستراتيجية، وأنشطة الدعم، ومؤشرات التقدم المحرز.

وكان إنشاء معهد برلماني من بين الأولويات المحددة؛ ونفذ مجلس النواب ذلك في عام ٢٠١٦. وحتى يرسخ المعهد مكانته بالكامل، شرع في تنسيق حلقات عمل للنواب؛ إذ نُظِّمَت ست حلقات عمل في الفترة الممتدة بين مايو وديسمبر ٢٠١٧. وتعدّ أنشطة التنسيق في حد ذاتها تدريباً «أثناء العمل» لموظفي المعهد الذين يتعرفون على استخدام أدوات إدارة المشاريع بمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي وتوجيهه.

جورجيا - وضعت لجنة العلاقات الخارجية الجورجية، بمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع خطة استراتيجية متعددة السنوات لتحديد الرؤية والأهداف العامة والأولويات الرئيسية والأهداف الاستراتيجية للشؤون الدولية والسياسة الخارجية في جورجيا. والهدف من الاستراتيجية هو تعزيز أداء اللجنة، بما يساهم في تحسين وضع سياسات مستنيرة وتحسين العمليات التشريعية.

ميامار - تم العمل على المشروع الخاص ببرلمان ميامار بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع تولي الاتحاد البرلماني الدولي مجالات محددة من المسؤولية. وفي عام ٢٠١٧، حقق فريق الاتحاد البرلماني الدولي المكون من أربعة موظفي مشاريع في ميامار النتائج التالية:

- تقديم الدعم الإداري للجنة التوجيهية المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان؛ وضع جداول الأعمال وكتابة المحاضر وتجميع المعلومات وإعداد التقارير الأساسية المعنية؛

- توفير التنمية المهنية لاثني عشر موظفاً معنياً بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهم المسؤولون عن تنفيذ منصة SharePoint وصيانة قواعد البيانات في البرلمان؛

- التدريب على الإدارة الوسطى لفائدة ٧٨ مديراً ونائباً ومديراً مساعداً لتعزيز مهارات إدارة المشاريع وبناء الأفرقة ودمج ممارسات التنمية المؤسسية وممارسات الرصد والتقييم؛

- انتفاع ٢٤ من المديرين التنفيذيين وكبار المديرين بتدريب في مجال التطوير المؤسسي الاستراتيجي المنحى بالتركيز على إدارة التغيير واتخاذ القرارات بفعالية؛

- انتفاع جميع رؤساء اللجان والأمناء بتدريب على الوظائف الحكومية الأساسية؛

- تنظيم ندوة عن التنمية المهنية في مجال حقوق الإنسان لأكثر من ٣٠٠ نائب؛

- تنظيم ندوة عن إدارة الموارد الطبيعية ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية لأكثر من ٢٠٠ نائب؛

- استفادة ٩٥ نائباً من جمعية الاتحاد بخدمات مركز التعلم حيث قُدِّمَت أكثر من ١٥٠ ساعة من التدريب (أفاد ٩٢ بالمئة من النواب بأنهم يستطيعون استخدام المهارات المكتسبة في عملهم)؛

- تدريب موظفي مركز التعلم «أثناء العمل»؛

- تنظيم «تدريب المدربين» بالتركيز على تطوير وتحسين المهارات الحاسوبية في استخدام التكنولوجيا الحديثة من أجل تقديم الدعم إلى النواب وموظفي اللجنة العامة واللجان الخاصة (مع تناول التزام الاتحاد البرلماني الدولي بالإسهام في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة المعلومات بغية تعزيز تقديم المعلومات والخدمات الإلكترونية إلى النواب والبرلمانات فضلاً عن قدرتهم على التواصل مع الجمهور).

سري لانكا - أنجزت بعثة الاتحاد البرلماني الدولي في فبراير ٢٠١٧ مشروع دعم إنشاء مكتبة رقمية فعالة في البرلمان. وأسفرت بعثة الخبراء عما يلي: نقل قواعد بيانات مهمة إلى مكتبة رقمية على منصة DSpace فضلاً عن إعداد فهرس المكتبة؛ وتحديد تدفقات العمل لتقديم الوثائق والاستخراج الآلي للبيانات؛ وتدريب موظفي المكتبات على الإدارة الفنية لمنصة DSpace وتقديم الوثائق. واستُخدمت *المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات* التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي بغية توجيه مشروع المكتبة الرقمية السريلانكية. وأجريت دراسة استقصائية لقياس تطبيق المبادئ المشتركة خلال هذه البعثة.

فانواتو - قُيِّمت احتياجات البرلمان في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتيسير وضع خطة استراتيجية من خلال بعثة خبراء. ونتيجة لذلك، عزز برلمان فانواتو قدراته المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

زامبيا - في بعثة أوفدها الاتحاد البرلماني الدولي واسترشاداً بالمبادئ المشتركة، تلقت الجمعية الوطنية لزامبيا الدعم لتنفيذ مستودع رقمي فعال. وشاركت زامبيا في تبادل بين الأقران مع البرلمان السريلانكي حول «محور» التعاون بين البرلمانات بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي نظراً إلى أهدافهما ونهجهما المتماثلين.

وإضافة إلى الأنشطة العملية لبناء القدرات التي نُظمت للبرلمانات المذكورة آنفاً، واصل الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٧ التواصل بانتظام مع برلمانات أخرى، ولا سيما البرلمان التالين، في إطار المتابعة أو الإعداد للدعم المستمر.

تيمور - ليشتي - يعمل برلمان تيمور - ليشتي والاتحاد البرلماني الدولي على وضع اقتراح مشروع يستند إلى الخطة الاستراتيجية للبرلمان ويُزمع تنفيذه في عام ٢٠١٨.

باكستان - عُقدت مناقشات بين برلمان اليابان ومجلس الشيوخ الباكستاني من أجل إقامة تعاون ثلاثي مع الاتحاد البرلماني الدولي لبناء قدرات وحدة الصياغة التشريعية في مجلس الشيوخ. ومن المتوقع أن تبدأ الأنشطة في أوائل عام ٢٠١٨.

وسعيًا إلى مواصلة تحسين النهج المتبع في تحقيق التنمية المؤسسية للبرلمانات، يتطلع الاتحاد البرلماني الدولي إلى ما يحدث بعد تقديم الدعم: هل البرلمان المستفيد أكثر قدرة على الصمود؟ هل تحسن أدائه؟ هل يوجد تغيير إيجابي؟ وقد أظهرت عدة برلمانات مستفيدة خلال عام ٢٠١٧ أدلة على استمرار الآثار المترتبة على المساعدة المقدمة. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- في زامبيا، عدّلت إدارة أنشطة المشاريع لتشمل هيئة توجيهية تتألف من قيادة الأمانة لاتخاذ القرارات ورصد التقدم المحرز.
- في ميانمار، أسفر التدريب الإداري عن ثمانية مشاريع داخلية لدعم تحقيق أولويات التخطيط الاستراتيجي للبرلمان؛ وأطلق القائمون على منصة SharePoint صفحات تدريبية على الشبكة الداخلية لفائدة ١٤ لجنة وإدارة بعد التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ومُكن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين العمليات النواب وموظفي الإدارات المعنية من تبادل المعلومات بسهولة أكبر وزيادة كفاءة مسارات العمل.

- حددت الجمعية الوطنية لجيبوتي التحديات والفرص لتحسين أدائها، ووضعت أولوياتها وبدأت في رسم خطتها الاستراتيجية الأولى.
- حدد برلمان فانواتو احتياجاته في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع خطة استراتيجية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- أدوات الاتحاد البرلماني الدولي وقواعده ومعايره - سبل ووسائل الدعم

المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات - سبل ووسائل الدعم

المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات

تهدف المبادئ المشتركة، وعددها عشرة، إلى تلخيص أهم العناصر وأكثرها طموحاً في مجال التنمية البرلمانية، وتوفير لغة مشتركة يمكن لجميع الجهات المعنية أن تستخدمها. وفي عام ٢٠١٧، روعيت تلك المبادئ وطُبِّقت بشكل متزايد في كل الأنشطة مع التركيز بخاصة على ما يلي:

- توجيه البرلمانات الفردية للمساعدة التي تحتاجها؛ ويضمن ذلك دعم الاحتياجات الفعلية للبرلمانات وزيادة التزام البرلمانات المستفيدة - وتعهدت جميع البرلمانات المدعومة خلال العام بذلك؛
- ضمان إدماج كل الاتجاهات السياسية - ففي جيبوتي مثلاً شاركت المعارضة أيضاً في أنشطة بناء القدرات؛
- تقديم دعم يغطي إمكانات النساء والرجال على قدم المساواة - وقد شُدد على ذلك في جيبوتي وبنن وميانمار؛
- مشاركة خبراء محليين ودوليين في توفير الدعم حيثما أمكن الأمر - وحُقق ذلك في جيبوتي ومصر وجورجيا وميانمار؛
- تبادل الخبرات بين الأقران لنقل المعارف - استفاد مشاركون من بنن وجزر القمر ومصر وجورجيا وميانمار وفانواتو وزامبيا من فرص التعلم الإضافي هذه خلال هذا العام.

ومن المهم مواصلة الترويج للمبادئ المشتركة، حيث أن تأييدها واستخدامها يزيد من أهميتها ونطاقها. واستُكملت استراتيجية الترويج ونُفذت في عام ٢٠١٧ وأدت إلى نتائج مشجعة: إذ وردت ٨ موافقات جديدة، ليصل بذلك العدد الإجمالي للبرلمانات والشركاء الذين يؤيدون المبادئ في نهاية العام إلى ١١٦ برلماناً. ولأول مرة على حد علمنا، أشار تقرير برلمان وطني (باكستان) بشأن تنميته الذاتية إلى المبادئ المشتركة باعتبارها منهجية مهمة ووجيهة ينبغي استخدامها. فضلاً عن ذلك، أدرج برلمان تيمور - ليشتي المبادئ المشتركة بالكامل في خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

وفضلاً عن ذلك، أصدر الاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عن المائدة المستديرة الأولى بشأن المبادئ المشتركة بعنوان «البناء من أجل الاستدامة: الدعم البرلماني يهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة». ويتضمن التقرير مرفقاً بالأدوات العملية لتعزيز نقل المعرفة بين البرلمانات، وتحسين كفاءة التنمية البرلمانية وتنسيقها واستيعابها على الصعيد المحلي.

التقرير البرلماني العالمي ٢٠١٧

الأدوات وغيرها من أشكال الدعم للبرلمانات

من بين الموارد التي يوفرها الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانات ثلاث مجموعات أدوات رئيسية للتقييم الذاتي تخص المجالات التالية:

- **تقييم البرلمان؛**
- **البرلمانات: تقييم مراعاة الجندر؛**
- **البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة.**

ويعدّ تطبيق مجموعات الأدوات المذكورة والأنشطة الإيمائية التي تنفّذ نتيجة لاستخدامها أمراً أساسياً للتقدم في وضع المعايير وزيادة المعارف والقدرات المؤسسية.

وشهدت قاعدة البيانات **بارلاين** قفزة نوعية في عام ٢٠١٧: إذ باتت تحتوي على بيانات عن جميع البرلمانات الوطنية البالغ عددها ١٩٤ برلماناً. وستُدمج البيانات التي جُمعت لأغراض النسخة المنقحة من قاعدة البيانات بارلاين في منصة البيانات المفتوحة الجديدة التي سيطلقها الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٨. وستوفر منصة البيانات المفتوحة نقطة واحدة للنفاذ إلى بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن البرلمانات، بما في ذلك النساء والشباب وحقوق الإنسان. وبفضل البيانات التي توفرها البرلمانات والبحوث التي أجراها الاتحاد البرلماني الدولي، ستصبح بارلاين مصدر البيانات الرائد بشأن برلمانات العالم. وتعدّ بارلاين أداة رئيسية لنشر المعلومات بشأن البرلمانات تستخدمها البرلمانات والشركاء والأطراف المعنية الأخرى، وستصبح أكثر متانة وفائدة بشكلها الجديد.

واستُهلكت البحوث الخاصة بإعداد تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي لعام ٢٠١٨ عن طريق استبيان للبرلمانات ودراسة استقصائية للنواب. ولا تزال البحوث جارية وستؤدي إلى نشر التقرير في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. ويتعلق إعداد هذا التقرير بإنشاء مركز جديد للابتكار في البرلمان وافقت عليه الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي في الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للجمعية المعقودة في دكا. وسيعمل المركز تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي وبالشراكة مع البرلمانات المشاركة، «ومن خلال البحوث وبناء القدرات وإقامة الشبكات، سيدعم البرلمانات في أن تصبح مؤسسات أكثر شفافية وخضوعاً للمساءلة وفعالية من خلال الاستخدام المبتكر للأدوات والخدمات الرقمية».

وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع مركز أوسلو للحكومة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مؤشر إضافي محتمل لتحقيق الهدف ١٦ للتنمية المستدامة، مع التركيز على جنس رؤساء اللجان البرلمانية وأعمارهم. ولا يزال ذلك العمل جارياً. وإضافة إلى ذلك، أُجري استعراض للعمل المنجز في وضع مؤشرات للبرلمانات الديمقراطية بغية إقامة روابط أقوى مع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتهدف تلك الجهود إلى دعم البرلمانات المشاركة في التنمية وتقييم مشاركتها.

نُشر الإصدار الثاني من التقرير، الذي اشترك في إعداده الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، خلال الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في سانت بطرسبرغ في أكتوبر ٢٠١٧. ويركز التقرير على الرقابة البرلمانية ومساءلة الحكومات بوصفهما مسؤوليتين تقعان في صميم الولاية البرلمانية وعاملين أساسيين لجعل مؤسساتنا شفافة وخاضعة للمساءلة وفعالة، بما يتماشى مع الهدف ١٦ للتنمية المستدامة. وبناء على المساهمات (الاستبيانات والدراسات الاستقصائية والمقابلات مع النواب) المقدمة من أكثر من ١٥٠ برلماناً وطنياً، ينطوي تقرير عام ٢٠١٧ على ٢٨ توصية عمل لتعزيز رقابة البرلمانات على عمل الحكومات. ويجري الآن الترويج لتلك التوصيات وتنفيذها من خلال مجموعة من النهج التي تقودها البرلمانات نفسها والاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وحتى ١٨ ديسمبر ٢٠١٧، قدم الاتحاد البرلماني الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **التقرير البرلماني العالمي** في برلمانات مصر وفيجي وجمهورية مولدوفا. وستستمر المتابعة مع البرلمانات في عام ٢٠١٨ لضمان استدامة آثار التقرير.

وقد أُطلق المنشور باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويجري ترجمته إلى اللغتين الإسبانية والعربية.



Empowered lives.
Resilient nations.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية من أجل التنمية

الموجز التنفيذي

التقرير البرلماني العالمي ٢٠١٧

الرقابة البرلمانية: قدرة البرلمان على مساءلة الحكومة

الغرض

يتناول التقرير البرلماني العالمي الثاني دور البرلمان في الرقابة على الحكومة وقدرة البرلمان على مساءلة الحكومة عن أعمالها وقراراتها.

وقد كفل الدستور للبرلمان وظيفة رقابية فريدة. فهي الجهة السياسية الوحيدة التي كلفها الشعب بمراقبة إدارة الحكومة لشؤون الدولة.

ونأمل أن يؤدي هذا التقرير إلى تحفيز العمل على تعزيز الدور الرقابي للبرلمان. إذ يعتمد تطور البرلمانات في المستقبل اعتماداً كبيراً على نواتج الرقابة للشعوب الممثلة.

أهداف التقرير

توفير رؤية عالمية عن ممارسة الرقابة

إصدار توصيات لتعزيز الرقابة

تحفيز تركيز البرلمانات على الرقابة

ويستند التحليل والاستنتاجات والتوصيات في هذا التقرير إلى الممارسات والتجارب البرلمانية؛ فقد ساهم ١٥٠ برلماناً وطنياً بطريقة أو بأخرى في إعداد هذا التقرير.

ويهدف الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن يكون التقرير عملياً ومفيداً. وعليه، فهو يتضمن أمثلة عديدة على أداء البرلمانات

تقييم الاتحاد البرلماني الدولي

يقوم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً بتقييم أعماله وعرضها - ولا سيما في هذا التقرير السنوي - على الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة. وفي عام ٢٠١٧، استحدثنا ونشرنا أدوات مختلفة لإدارة المشاريع بغية تحسين نوعية الدعم الذي نقدمه للبرلمانات. وفيما يلي بعض هذه الأدوات:

- جمع الآراء والتعليقات، بما في ذلك إجراء تقييم عبر الإنترنت بعد ستة أشهر من إنجاز النشاط؛
- وضع نموذج لتتبع دعم المشروع من خط الأساس إلى التأثير - ويشمل ذلك الإبلاغ عن ثلاثة أنواع من التأثيرات: تأثير النواتج وتأثير المسار وتأثير الأطراف المعنية؛
- وضع إطار منطقي نموذجي يدمج النهج التقليدية للإدارة القائمة على النتائج مع تطبيق المبادئ المشتركة للاتحاد البرلماني الدولي.

وأجري استعراض خارجي للتأكد من فعالية وأثر وكفاءة وأهمية العمل الذي يؤديه برنامج التعاون التقني وبرنامج الشراكة بين الجنسين في دعم التغيير في البرلمانات. وخلص الاستعراض إلى أن كلا البرنامجين يساهمان مباشرة في مهمة الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى تعزيز الحكم الديمقراطي والمؤسسات والقيم الديمقراطية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين في البرلمانات ومن خلالها. وأبرز الاستعراض أيضاً أن إطار نتائج المشروع الذي يستخدمه الاتحاد البرلماني الدولي، والذي يشمل ممارسات إدارية محكمة وفعالة مثل اللجان التوجيهية ومراكز التنسيق وأدوات إدارة المشاريع، يتيح رصد الأنشطة بصورة مركزة. ومع ذلك، أوصي بتعزيز رصد النتائج والتقييم على مستوى الأهداف العامة. وحدد التقرير تعزيز جمع البيانات بشأن مؤشرات النتائج، وتحسين تحليل التقدم المحرز في النتائج المزمعة كوسيلتين لتحقيق ذلك. ومن المتوقع تحسين قدرات الاتحاد البرلماني الدولي في مجالي الرصد والتقييم وبلورة نهج الإدارة القائم على النتائج في عام ٢٠١٨ للاستجابة لتلك التوصية.

تأثير النواتج: تشمل العوامل عدد المتطلبات المستوفاة (التماس البرلمان ومتابعة استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي وغيرهما) وجودة الحل النهائي.

تأثير المسار: يشمل طريقة إدارة المشروع، بما في ذلك الجدول الزمني والميزانية وأنشطة التواصل والتعاون وضوابط التغيير؛ والامتثال لمسار إدارة المشروع المحدد؛ وتطبيق المبادئ المشتركة.

تأثير الأطراف المعنية: يشمل عناصر ذاتية غير موضوعية مثل التعاون بين أعضاء الفريق وأداء الحلول والقدرة على معالجة المتطلبات/حل المشكلات المحددة.

٢٠ سنة بعد الإعلان العالمي للديمقراطية!

احتفلنا بالكثير في عام ٢٠١٧ ولا سيما اليوم الدولي للديمقراطية الذي تزامن مع مرور عشرين سنة على **الإعلان العالمي للديمقراطية** الذي اعتمده الاتحاد البرلماني الدولي. ونظم الاتحاد البرلماني الدولي فعاليات في جنيف ونيويورك بالاشتراك مع الأمم المتحدة، ونظم ٣٠ برلماناً وطنياً أنشطة للاحتفال بهذه المناسبة في بلدانها. وأطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملة عالمية لتأييد تعزيز الديمقراطيات، استناداً إلى المبادئ الواردة في الإعلان. وشملت الحملة الهاشتاغ #ديمقراطيات_قوية - شاركوا الآن؛ وتمكنت وسائل الإعلام الاجتماعية من استقطاب ٤٠٦ اشتراكات و٢٦٠٥ مشاهدة للصفحة الإلكترونية و١٢٥٧ مستخدماً. فضلاً عن ذلك، اعتمدت جمعية الاتحاد البرلماني الدولي، في أكتوبر ٢٠١٧، قراراً جديداً بشأن «تقاسم تنوعنا: الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على الإعلان العالمي للديمقراطية» حيث أكدت البرلمانات التزامها بالمبادئ الجوهرية للديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

اليوم الدولي للمدقراطية

١٥ سبتمبر ٢٠١٧

#ديمقراطيات_قوية

شاركوا
الآن!

الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على
الإعلان العالمي للديمقراطية

شاركوا في حملتنا

www.ipu.org/campaign

#ديمقراطيات_قوية



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية من أجل الصديق

الهدف ٢: تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة

يعمل الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار هذا الهدف، على اتخاذ إجراءات في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.

دعم التمكين السياسي للمرأة بناء القدرات لدى البرلمانيات

موريتانيا - أتاح الدعم التقني والمالي الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي لائتلاف البرلمانيات في موريتانيا السفر إلى جميع مناطق البلاد من أجل النهوض بحقوق المرأة وتوصيل رسالته وسماع أصوات المواطنين. وعُززت الروابط مع المجتمعات المحلية، ولا سيما النساء في المناطق الريفية، مع معالجة قضاياهن ذات الأولوية. ولوحظ أيضاً تأثير المشاورات في البرلمان الموريتاني، حيث أثار أعضاء البرلمان من كلا الجنسين أسئلة تتعلق بالاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية ومصالح النساء والفتيات الريفيات. وساهم هذا الدعم الذي قدمه الاتحاد البرلماني الدولي في بناء برلمان ديمقراطي أكثر مراعاة للاعتبارات الجنسانية في موريتانيا، بحيث يكون أقرب إلى الشعب.

تنزانيا - قدم الاتحاد البرلماني الدولي الدعم إلى المجموعة البرلمانية للمرأة التنزانية بغية وضع برنامج إرشادي كجزء من خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٠. وحددت مناقشة صريحة التفاعلات بين الأحزاب السياسية كعقبة يجب التغلب عليها. وأدى انفتاح الأعضاء وإقرارهم بأنهم يواجهون تحديات مماثلة ويسعون إلى تحقيق أهداف مشتركة، إلى تعزيز التضامن بين الأعضاء. وإضافة إلى ذلك، أسفر تبادل الخبرات مع رئيس الرابطة البرلمانية للمرأة الأوغندية عن مناقشات حول كيفية تحسين تواصل المجموعة البرلمانية للمرأة التنزانية مع الرجال كحلفاء في تعزيز المساواة بين الجنسين.

كوت ديفوار - في أعقاب الانتخابات البرلمانية لشهر ديسمبر ٢٠١٦، قررت نائبات إعادة إطلاق الائتلاف البرلماني النسائي. ونظمت حلقة دراسية ضمت ٤٦ نائباً (٢٥ امرأة و٢١ رجلاً) من أجل مناقشة أساليب عمل الائتلاف ومجالات تركيزه وبناء قدرات النائبات الجدد. وأتاحت الحلقة الدراسية تقييم التحديات، واتفق المشاركون على الخطوات التالية لإنشاء الائتلاف وتفعيله بدعم من الاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

التقييم الذاتي لمراعاة المنظور الجنساني في البرلمانات

قُدمت مجموعة أدوات الاتحاد البرلماني الدولي «البرلمانات: تقييم مراعاة الجندر» وأُستُخدمت في الفعاليات التالية في عام ٢٠١٧:



عضو في شبكة المرأة في صنع السلام، مونروفيا، ليبيريا.

© AFP/Zoom Dosso

- في تنزانيا، خلال ندوة برلمانية وطنية بشأن قضايا الجنسين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكان من بين المشاركين ١٠٠ برلمانية و٣٦ برلماناً، وموظفون برلمانيون، ووزيران لشؤون الجنسين في تنزانيا (البر القاري وزنجبار). وشملت النتائج وضع خطط لإنشاء آلية جنسانية مثل لجنة برلمانية مخصصة، وتعزيز التوازن بين الجنسين في اللجان، وإدماج المنظور الجنساني في تحليل مشاريع القوانين والسياسات والميزانيات.
- في مدينة كيبيك بكندا، عندما شارك الاتحاد البرلماني الدولي في تدريب ٢٥ نائبة من البلدان الناطقة بالفرنسية على البرلمانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية ومنهجية التقييم الذاتي.
- في «مائدة مستديرة لبلدان الشمال الأوروبي بشأن البرلمانات المتساوية» في السويد.
- في مؤتمر إقليمي في مولدوفا نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وضم نواباً وأطرافاً أخرى من أرمينيا وأذربيجان وبيلاروس وجورجيا وكازاخستان وقيرغيزستان ومولدوفا وطاجيكستان وتركمانستان وأوكرانيا وأوزبكستان.

دعم الهيئات البرلمانية المسؤولة

عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني

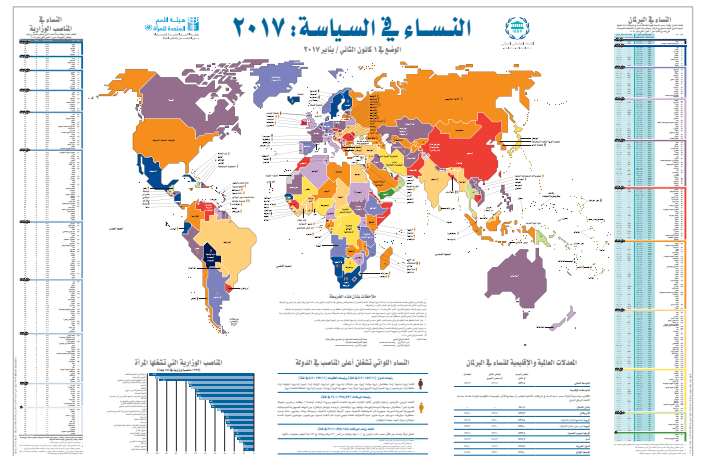
كينيا - شارك الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان كينيا في تنظيم حلقة عمل لبناء قدرات الموظفين في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمل

البرلماني. وركزت حلقة العمل على المفاهيم والتعاريف الرئيسية المتعلقة بقضايا الجنسين، وتحليل مشاريع القوانين من منظور جنساني، والمليزة المراعية للمنظور الجنساني، ومهدت الطريق لمزيد من التدريب والتخطيط وإدماج المنظور الجنساني في عمل البرلمان في المستقبل. ونوقشت التطورات مناقشة مستفيضة في وسائل الإعلام المحلية، مستفيدة من الزخم المحقق لوضع سياسات تراعي قضايا الجنسين في البرلمان.

كوت ديفوار - عُقدت حلقة عمل لاستعراض النظام الداخلي ومشروع القانون المتعلق بالجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ من منظور جنساني. وكان ذلك عقب اعتماد دستور جديد ينطوي على تغييرات في أداء البرلمان وهياكله، ويوفر سبيلاً لتعزيز مستوى مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسة، والوفاء بحصص الجنسين في البرلمان والهياكل البرلمانية.

الدعم القائم على الأدلة

يتيح الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانيين وصانعي السياسات والمناصرين والباحثين بيانات ومعلومات مقارنة وممارسات جيدة بشأن المرأة في الحياة السياسية. وتدعم هذه النواتج هدفنا الاستراتيجي الفرعي بشأن تمكين المرأة سياسياً، وكذلك الغاية ٥ من الهدف ٥ للتنمية المستدامة: «كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة». ومن بين هذه المنجزات **خريطة النساء في السياسة** المشتركة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وتقرير الاتحاد البرلماني الدولي **المعنون المرأة في البرلمان: استعراض العام الفاتت**. وأطلقت خريطة عام ٢٠١٧ في الدورة السنوية للجنة المعنية بوضع المرأة خلال مؤتمر صحفي عقده الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، السيد مارتن شونغونغ، والمديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، السيدة فومزليه ملامبو - نغوكا. وعُرض تقرير عام ٢٠١٧، الذي يقدم تحليلات تفصيلية عالمية وإقليمية للتوجهات والعقبات المستمرة وأفضل الممارسات في مجال مشاركة المرأة في البرلمانات الوطنية، بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في جنيف. ولا تزال بيانات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المرأة في البرلمانات والمرأة في المناصب الوزارية تشكل أساساً لعمل الأكاديميين والمدافعين عن الجنسين في جميع أنحاء العالم.



واستمر نشر نتائج دراسة الاتحاد البرلماني الدولي المعنونة **التحيز الجنساني والتحرش والعنف ضد البرلمانيات** على النواب والجمهور في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٧، بما في ذلك خلال فعاليات لجنة وضع المرأة، وجلسات استماع اللجنة في البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا وغيرها من الاجتماعات الدولية المنظمة مع شركاء من المعهد الديمقراطي الوطني وشبكة المعرفة الدولية للمرأة في الحياة السياسية (iKNOW Politics). وعُرضت الدراسة أيضاً على أكاديميين وباحثين في مؤتمر دولي حول مقاومة القيادة النسائية نظمته جامعة روتغرز في الولايات المتحدة. ولا تزال الإشارات إلى الدراسة في الصحف والعديد من البحوث تؤكد أهمية الدراسة والخبرة التي يتمتع بها الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال. وسيتعاون الاتحاد البرلماني الدولي مع الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا على إعداد دراسة إقليمية مماثلة بشأن البرلمانات في أوروبا خلال عام ٢٠١٨.

ضمان حقوق المرأة

في عام ٢٠١٧، استمر الاتحاد البرلماني الدولي في تنفيذ التدابير والأنشطة التالية لمساعدة البرلمانات على تعزيز حقوق المرأة، وتحديد القوانين التمييزية وتنقيحها.

المساهمة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

- قدم الاتحاد البرلماني الدولي تقارير عن مشاركة المرأة السياسية والبرلمانية في عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاتفاقية في البلدان قيد الاستعراض خلال الدورات السادسة والسنتين والسابعة والسنتين والثامنة والسنتين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.
- وتواصلت المنظمة مع البرلمانات الثمانية والعشرين التي كانت بلدانها قيد الاستعراض في عام ٢٠١٧.
- ونظم برلمان أوغندا والاتحاد البرلماني الدولي حلقة دراسية عن دور البرلمان في إعداد التقارير بشأن الاتفاقية ورصدها وضمان تنفيذها. وشملت المجالات الرئيسية التي نوقشت الإصلاح القانوني المتعلق بالزواج والميراث، والحماية من الاعتداء الجنسي، واعتمدت خطة عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين والحماية من العنف الجنساني.
- وتناولت الحلقة الدراسية البرلمانية التي نظمها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في تنزانيا قضايا مثيرة للقلق مثل ارتفاع المراهقات الحوامل والأمهات المراهقات بالتعليم. واتفق المشاركون على ضرورة إصلاح التشريعات المتعلقة بسن الزواج، وحظر التمييز بين الفتيان والفتيات في هذا الصدد.
- وفي مالي، نجحت الدورة التدريبية البرلمانية التي وجهها الاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين في إبراز أن تعميم مراعاة المنظور الجنساني أمر أساسي لدعم تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة وبناء برلمان أكثر شمولية وفعالية. وخلال الدورة، عينت نائبتان في اللجنة المعنية بأهداف التنمية المستدامة التي كانت مكونة من رجال حصرًا.



مندوبة من الفلبين تحضر اجتماع لجنة وضع المرأة في نيويورك.

© IPU/Joel Sheakoski

المساواة بين الجنسين في سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق لضمان العدالة الاجتماعية وبناء قدرة المجتمع على الصمود وتعزيز ثقافة التسامح داخل المجتمع، بما يحول دون التطرف الذي يولد العنف والصراع.

زيادة المساواة بين الجنسين في القيادات السياسية والمشاركة في الحياة السياسية

قام الاتحاد البرلماني الدولي بتنظيم زيارة دراسية إلى فنلندا والسويد لأعضاء لجنة تكافؤ الفرص التابعة للبرلمان التركي بالتعاون مع البرلمانيين المضيفين وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. والتقى المشاركون بالهيئات البرلمانية، وأمناء المظالم المعنيين بالمساواة، فضلاً عن ممثلي الحكومة والمجتمع المدني من البلدين. وأتاحت الزيارة الاستفادة من أفضل الممارسات في مجالات تعميم مراعاة المنظور الجنساني، والرقابة البرلمانية على تنفيذ السياسات الجنسانية، وبناء الائتلافات المشتركة بين القطاعات لإحداث تغيير تشريعي وسياسي. ومن السياسات التي تلقت تقديراً أكبر من المشاركين وجود هيئة مستقلة مكلفة برصد وتعزيز تنفيذ تشريعات المساواة بين الجنسين، والحق القانوني في مرافق رعاية الطفل العامة كوسيلة لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في الاقتصاد.

تعزيز المشاركة البرلمانية في المنتديات والمناقشات العالمية بشأن قضايا الجنسين

خلال الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في الحوار التفاعلي مع رئيس الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون وفي الممارسة العملية. وقبل الحوار، استشير الاتحاد البرلماني الدولي في عملية إعداد التقرير المواضيعي السنوي للفريق العامل إلى المجلس، الذي ركز على «الممارسات الجيدة

- وعرض الاتحاد البرلماني الدولي على أعضاء مجلس أوروبا تجربته والممارسات الجيدة التي وضعها لتعزيز مشاركة البرلمانيين في رصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وحددت الشراكة بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة كمثال جيد لمتابعة مشاركة البرلمانيين في رصد تنفيذ اتفاقية اسطنبول لمكافحة العنف ضد المرأة.

دعم الإجراءات البرلمانية لمكافحة العنف ضد المرأة

- في يونيو ٢٠١٧، نظم الاتحاد البرلماني الدولي مع مجلس نواب رومانيا ومنظمة الحقوق العالمية للمرأة ومؤسسة الأصوات الحيوية مؤتمراً إقليمياً لأوروبا الوسطى والشرقية بشأن «جعل القوانين فعالة لوضع حد للعنف ضد النساء والفتيات». وجمع المؤتمر ٢٥ وفداً وطنياً يتألف من ١٥٠ برلمانياً وممثلين لمنظمات غير حكومية ومسؤولين حكوميين قانونيين. وفي نهج مبتكر، تعاون النواب والجهات الفاعلة المعنية التي تعمل على القضاء على العنف القائم على الجنس في بلدانهم، مما أدى إلى وضع خطط عمل ملموسة وشعور بالتقبل سيستمر في إلهام الممارسين العاملين على هذه المسألة المهمة. وساهم المؤتمر في تعزيز إمكانية الوصول إلى البرلمانات ومساءلتها فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة. وعلى سبيل المثال، اقترح النواب في رومانيا تعديل قانون العقوبات للقضاء على إمكانية إعفاء المعتدين من المسؤولية الجنائية عندما تسحب الضحية بلاغها، وسيقوم فريقهم العامل المعني بالمؤتمر باستعراض القانون المتعلق بالعنف المنزلي لضمان توافقه مع الالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية اسطنبول.

- وفي موريتانيا، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي في تجهيز الائتلاف البرلماني النسائي للتدخل في مشاريع القوانين المتعلقة بالعنف القائم على الجنس، والصحة الإنجابية. وخلال عمل اللجنة، نجح الائتلاف في إدراج تجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في كلا مشروعَي القانونين. ودعا أيضاً إلى تعريف العنف المنزلي وزواج الأطفال وحظرهما في القانون المتعلق بالعنف القائم على الجنس، واتخاذ تدابير محددة لحماية الضحايا ومحاسبة الجناة. ونظراً إلى السياق الاجتماعي والثقافي المحافظ جداً، أثارت تدخلات الائتلاف احتجاج القادة الدينيين والسكان. ومشروع قانون العنف القائم على الجنس معلق؛ غير أن الائتلاف النسائي يواصل، بدعم من المنظمات الوطنية غير الحكومية، الدعوة إلى تنقيح مشروع القانون وإقراره قانوناً، وهو مثال على الإجراءات القانونية البرلمانية الشجاعة والفعالة لضمان امتثال القوانين لمعايير حقوق الإنسان واحتياجات ضحايا العنف.

تعزيز العمل البرلماني لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن

خلال الدورة السنوية للجنة وضع المرأة في نيويورك، نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء آخرون حدثاً جانبياً بشأن «التطرف المتزايد وسياسات الاقتصاد الكلي وملاءمة التحليل الجنساني». وقد أتاح هذا الحدث فرصة لمناقشة دور البرلمانات في معالجة أوجه عدم

المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وركزت المناقشة على الخبرات الشخصية والدروس المستفادة على الصعيد الوطني بشأن سبل تعزيز الرجال للمساواة بين الجنسين في عمليات صنع القرار.

وقوف جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي على قضايا حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين

ظل منتدى البرلمانيات في طليعة الجهات التي توجه سبل النهوض بالمساواة بين الجنسين في البرلمان ومن خلال عمل البرلمان. وفي الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، أجرى المنتدى مناقشة بشأن المشاركة السياسية للمرأة وكيفية تحقيق التكافؤ بين الجنسين، فضلاً عن أهمية تمكين الفتيات اليوم من أجل تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. وفي الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية، أحاط المنتدى علماً بما أحرز خلال خمس سنوات في إطار خطة عمل الاتحاد البرلماني الدولي لبرلمانات تراعي الاعتبارات الجنسانية التي وضعها الاتحاد البرلماني الدولي. وجرى تبادل أفضل الممارسات وإعطاء زخم جديد للبرلمانات لمواصلة السعي إلى تحقيق هدف تحسين مستوى مراعاة قضايا الجنسين.

وخلال الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية، نظم منتدى البرلمانيات نقاشاً عن التكافؤ في التدقيق في الميزانية والإشراف على المالية العامة والإنفاق العام. وللمرة الأولى منذ بدء هذه المناقشات التي شجعت على تكافؤ التمثيل، شارك عدد متساو من الرجال والنساء. وتناولوا استراتيجيات الرقابة البرلمانية التي من شأنها أن تضمن ميزانيات شاملة وعادلة وتستجيب لاحتياجات جميع الناس. وفضلاً عن ذلك، عُمم البعد الجنساني في تحليلاتهم.

وقد عدل المنتدى في عام ٢٠١٧ قرارين للاتحاد البرلماني الدولي، بغية تحسين قدرتهما على تعزيز المساواة بين الجنسين من خلال عمل البرلمان. وكان أحدهما قرار صاغته اللجنة الدائمة المعنية بالتنمية المستدامة والتجارة عن النهوض بالتعاون الدولي المعزز في مجال أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية (الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة للجمعية). وأما ثانيهما فقد صاغته اللجنة الدائمة المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وعنوانه تقاسم تنوعنا: الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على الإعلان العالمي للديمقراطية (الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية).

ومناسبة الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للجمعية، اعتمدت البرلمانات الأعضاء تعديلاً على النظام الأساسي للاتحاد البرلماني الدولي بغية زيادة الحصص الجنسانية للأعضاء المنتخبين في اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وقد رفع التعديل الحصة من ٢٠ بالمئة من النساء إلى ٣٣ بالمئة من أي من الجنسين.

في القضاء على التمييز ضد المرأة وتمكين المرأة». ويتضمن التقرير قسمًا مخصصًا لمسألة تعزيز المساواة بين الجنسين في الحياة السياسية، مستفيداً من خبرة الاتحاد البرلماني الدولي في تلك المسألة.

وقد ركز الاجتماع البرلماني السنوي للاتحاد البرلماني الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٧ على «تمكين البرلمانات من تمكين المرأة: جعل الاقتصاد يعمل لصالح المرأة». وقد استفاد ١٣٩ نائباً من ٤٧ بلداً مشاركاً من أفضل الممارسات وتبادلوا وجهات نظرهم بشأن كيفية إزالة الحواجز القائمة أمام عمل المرأة وضمان المساواة في الأجور وتعزيز مشاركة المرأة في الأعمال التجارية وإمكانية حصولها على المنتجات المالية. وقد استندت استنتاجات هذا الحدث إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الإدماج المالي للمرأة، الذي اعتمدته الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، ووفرت إطاراً للعمل المقبل للاتحاد البرلماني الدولي وبرلماناته الأعضاء في مجال تمكين المرأة اقتصادياً. وقُدِّم تقرير يلخص استنتاجات الاجتماع البرلماني في الجلسة العامة للجنة وضع المرأة كمساهمة في عملها.

ونظم الاتحاد البرلماني الدولي وعدة شركاء مجموعة كبيرة من الأحداث الجانبية بمناسبة لجنة وضع المرأة. وركزت تلك الأنشطة على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، والتصدي للتحيز الجنسي والتحرش والعنف ضد المرأة في السياسة، وتعزيز سياسات الاقتصاد الكلي المراعية للاعتبارات الجنسانية لمنع التطرف، وضمان المساواة بين الجنسين في قوانين الجنسية، ومنع العنف ضد الفتيات والفتيان. وساهم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في مناقشات أفرقة أخرى عقدت في هذه المناسبة، بما في ذلك حقوق المرأة المهاجرة وتمكين المرأة سياسياً.

وظل الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال التزام الأمين العام مارتن شونغونغ كمدافع عن قضايا الجنسين، نموذجاً لتعزيز التكافؤ بين الجنسين في صنع القرار والمشاركة في المحافل المتعددة الأطراف. وشمل التقرير، الذي جمع أفضل الممارسات التي نشرها الأبطال الدوليون للشؤون الجنسانية في جنيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، تشكيل جدول الأعمال الدولي: رفع أصوات النساء في المنتديات الدولية الحكومية كمثال على ذلك. وقد دُعي الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى إسداء المشورة للبعثات الدائمة في جنيف بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة. وشارك أيضاً في حدث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف لعرض المنشور المذكور آنفاً. وحظي هذا الحدث بحضور جيد جداً وسلط الضوء على عمل الاتحاد البرلماني الدولي في النهوض بالمساواة بين الجنسين.

وإضافة إلى ذلك، أدار الأمين العام مناقشة عبر الإنترنت عن دور الأبطال الذكور التي نظمها الأبطال الدوليون للشؤون الجنسانية وشبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة (iKNOW Politics). وشملت المائدة المستديرة الممثلين الدائمين لكوستاريكا وفيجي في جنيف، فضلاً عن

الهدف ٣: حماية حقوق الإنسان والنموض بها



© DOI Malta (Department of information)/
Clodagh Farrugia O'Neill

٢٠١٧ التوصيات المنبثقة عن عمليات التقييم التي أجراها مجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة وغيره من آليات الأمم المتحدة فضلاً عن ٥٠ رسالة إعلامية. ولعل نشر تلك المعلومات طريقة أخرى يساهم بها الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد البرلمانيين لأداء مسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان.

ونظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان مالطة والجمعية البرلمانية للبحر المتوسط مؤتمراً دولياً حول «تعزيز الهجرة الذكية والإنسانية عبر البحر المتوسط» في فاليتا بمالطة في يومي ١٦ و١٧ نوفمبر. وشارك ١٦٤ شخصاً، من بينهم ٧٠ برلمانياً، يمثلون ٢٦ بلداً في المنطقة الأورومتوسطية. وأتاح مؤتمر مالطة الفرصة لمعالجة مسألة الهجرة من منظور حقوق الإنسان، وتحديد الإجراءات العملية التي يمكن للبرلمانات اتخاذها لإدارة الهجرة في المنطقة. وكان من بين المبادرات الموصى بها زيادة المشاورات التي تجريها البرلمانات في بلدان المنشأ والعبور والمقصد بغية المساعدة على مواءمة وتنسيق الإجراءات التي يتعين اتخاذها. وتم التشديد أيضاً على المسؤولية الجوهرية للبرلمانات عن تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالهجرة. واقترح عقد مؤتمر مماثل بشأن الهجرة في جميع أنحاء القارة الأفريقية في عام ٢٠١٨.

وعُقدت في واغادوغو ببوركينا فاسو في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نوفمبر ندوة أقاليمية بشأن المساهمة البرلمانية في تعزيز تغذية الأطفال في غرب ووسط أفريقيا. وشارك في تنظيم هذا الحدث الاتحاد البرلماني الدولي واليونيسف، بالتعاون مع مؤسسة «ألايف آند ثرايف»، وبدعم من الجمعية الوطنية لبوركينا فاسو التي استضافت هذا الحدث. وبلغ عدد المشاركين ١٤٥ مشاركاً منهم ٧٠ برلمانياً من المنطقة. وكان من نتائج الندوة وضع استراتيجيات واضحة للبرلمانات بغية أداء دور فعال في مكافحة سوء التغذية، بما في ذلك من خلال التنسيق الإقليمي بين البرلمانات في غرب ووسط أفريقيا. وتحقيقاً لذلك، أنشأ المشاركون شبكة برلمانية لتنسيق المعلومات وتبادل الممارسات الجيدة في مجال تحسين التغذية في المنطقة. وتتصل رعاية الاتحاد البرلماني الدولي لهذا الحدث تحديداً بالتزامنا بحقوق الأطفال المعرضين بخاصة للآثار الضارة لسوء التغذية.

حماية حقوق النواب

تتولى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين قيادة عمل الاتحاد البرلماني الدولي لحماية البرلمانيين المعرضين للخطر. وتشارك بنشاط في توفير الحماية

يسعى الاتحاد البرلماني الدولي، في إطار هذا الهدف، إلى تمكين البرلمانات من صون حقوق الإنسان وإنفاذها بفعالية، وحماية البرلمانيين الأفراد الذين يواجهون أعمالاً انتقامية في أداء عملهم. وخلال عام ٢٠١٧، كان التقدم المحرز في تمكين البرلمانات يتعلق أولاً بالتعاون مع النظراء في منظومة الأمم المتحدة، والجهود الإقليمية في منطقة البحر المتوسط وغرب ووسط أفريقيا. وشهد العام نفسه زيادة عدد النواب الذين يحتاجون للحماية ومن ثم زيادة التدابير التي اتخذها الاتحاد البرلماني الدولي لمساعدتهم.

زيادة مساهمة البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

واصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى زيادة مشاركة البرلمانات في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في عام ٢٠١٧، بما في ذلك من خلال التعاون مع مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، عن طريق تقديم منظور برلماني إلى مناقشات لجنة حقوق الإنسان. وخلال السنة، شارك ١٣٠ نائباً من ٤٦ بلداً في ندوات عن حقوق الإنسان نظمها الاتحاد البرلماني الدولي ومبادرات أخرى مثل ما يلي.

فقد نظم الاتحاد البرلماني الدولي، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان، حدثاً على هامش الدورة الرابعة والثلاثين للجنة حقوق الإنسان في ١٥ مارس في قصر الأمم بجنيف. وركزت المناقشة على بحث سبل جديدة لتعزيز مساهمة البرلمانات في عمل لجنة حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال إقامة مشاركة برلمانية منتظمة في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وتلقي البرلمانات بانتظام لمعلومات عن أنشطة لجنة حقوق الإنسان.

وعمل الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أيضاً على تجميع الممارسات الجيدة المتعلقة بالمشاركة البرلمانية في عمل لجنة حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل. وسيشجع هذا التجميع على استمرار التعاون بين البرلمانات ولجنة حقوق الإنسان، وسيكون بمثابة مرجع للمبادرات المستقبلية الوجيهة.

واعتمد قرار بشأن مساهمة البرلمانات في عمل لجنة حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل للمرة الثانية في ٢٣ يونيو ٢٠١٧ (واعتمدت لجنة حقوق الإنسان قراراً بشأن الموضوع نفسه في يونيو ٢٠١٤). وقد ساهم هذا القرار التاريخي الذي أعدته وقدمته المجموعة الأساسية المكونة من الفلبين وإكوادور وإسبانيا وإيطاليا والمغرب ومليديف ورومانيا، بمساهمة الاتحاد البرلماني الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في تيسير التعاون بين السلطة التنفيذية والبرلمانات في مجال حقوق الإنسان.

وكجزء من جهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى إبلاغ البرلمانات بسجل بلدانها في مجال حقوق الإنسان وتشجيعها على اتخاذ الإجراءات اللازمة، نقل الاتحاد البرلماني الدولي إلى برلمانات البلدان قيد الاستعراض في عام

للنواب والتماس سبل الانتصاف عندما تُنتهك حقوقهم الإنسانية. وإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة على نحو متزايد بجمع الإحصاءات المرتبطة بالمخاطر والإساءات التي يواجها النواب والإبلاغ عنها، من أجل التوعية بمحنة العديد من النواب حول العالم وإثبات أن المجتمع البرلماني الدولي يواجه تلك المظالم جهرًا.

ووفقًا لإحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي، زاد عدد حالات البرلمانيين الذين يزعم أنهم تعرضوا لانتهاكات حقوق الإنسان في عام ٢٠١٧ بوجه عام، وفي الأمريكتين وآسيا بوجه خاص.

وقد درست اللجنة حالات ٥٠٧ نواب في ٤١ بلدًا. ويشكل البرلمانيون من كمبوديا وملديف وتركيا وفنزويلا وحدها، حيث تفاقم الوضع السياسي في الآونة الأخيرة، ٣٥ بالمئة من الحالات. ووصلت حالات الإساءة ضد النواب إلى رقم قياسي هذا العام، حيث تضاعفت ثلاث مرات منذ عام ٢٠١٤؛ وتُعزى هذه الزيادة الهائلة إلى السلفادور وتركيا وفنزويلا. وهذه المستويات غير المسبوقة تؤكد الصلة بين الديمقراطيات في الأزمات وانتهاكات حقوق الإنسان ضد النواب - وهي معلومات مهمة لإيجاد حلول.

وتشمل النتائج الإيجابية للدفاع عن حقوق الإنسان للبرلمانيين في عام ٢٠١٧ ما يلي:

- أغلقت اللجنة حالات ٢٤ نائبًا، تم حل ٨٣ بالمئة منها بشكل مرض.
- نتيجة للمتابعة الحثيثة للجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين والبعثات المتتالية إلى منغوليا، قررت حكومة منغوليا - بعد ١٩ عامًا من السرية - أنه ينبغي رفع السرية عن السجلات القضائية المتعلقة بالتحقيق في

اغتيال عام ١٩٩٨ لزوريغ سانجاسورين، البرلماني وزعيم الديمقراطية، وإتاحتها للجمهور.

- أغلقت اللجنة حالة طويلة الأمد في ميانمار بعد إصلاحات واسعة النطاق وإطلاق سراح جميع النواب السابقين المنتخبين والمعتقلين بتلك الحالة.
- أغلقت حالات ثلاثة نواب معارضين في ماليزيا، حيث أفرج عنهم أو أسقطت التهمة الموجهة إليهم.
- أحرز تقدم كبير في الحالة الخاصة بالمشتببه بهم في اغتيال النائب السريلانكي جوزيف باراراجاسينغهام في عام ٢٠٠٥. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في ديسمبر ٢٠١٧.
- أغلقت حالتا نائبين من المعارضة التركية هما مصطفى بالباي ومحمد هابيرال بعد الإفراج عنهما. وقد حُكم ببراءتهم من جميع التهم الإرهابية غير المدعومة في مرحلة الاستئناف بعد قضاء أكثر من نصف مدة ولايتهما البرلمانية في الحبس. وقد أثرت اللجنة في تلك القرارات بفضل جهودها الحثيثة من أجل التوصل إلى تلك النتيجة.
- حُلّت قضية النائب العراقي السابق محمد الدايبي في عام ٢٠١٧. ففي ظل عدالة مزيفة، حُكم على السيد الدايبي بالإعدام في عام ٢٠١٠، ثم نُفي وسجن عند عودته إلى العراق. وبعد سبع سنوات، حُكم أخيرًا عليه بالبراءة من جميع التهم وأفرج عنه بموجب عفو رئاسي. ويعود الفضل أيضًا إلى اللجنة التي أثرت في تحقيق هذه النتيجة الإيجابية التي طال انتظارها.

وللاطلاع على قرارات الاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان للبرلمانيين في عام ٢٠١٧، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: <http://archive.ipu.org/iss-e/hr-cases.htm>



متظاهرون يحملون صوراً لضحايا أعمال القتل خارج نطاق القضاء خلال يوم حقوق الإنسان في مانيلا بالفلبين.

الهدف ٤ :

المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن

يتعلق هذا الهدف بولاية أساسية للاتحاد البرلماني الدولي وهي تعزيز الحل السلمي للنزاع. ويركز دعم الاتحاد البرلماني الدولي للمصالحة الوطنية ومنع الصراعات على ما يلي:

- تشجيع الشمولية واللجوء إلى الحوار السياسي في حل الخلافات؛
- إذكاء الوعي، بما في ذلك من خلال تبادل الخبرات بين البرلمانيين؛
- تيسير تبادل الممارسات التشريعية والتنظيمية الجيدة؛
- توفير الأدوات والبيانات والمساعدة التقنية لتعزيز الإجراءات البرلمانية بغية الوفاء بالتزامات نزع السلاح وحظر انتشاره.

ومن المسلم به أن المنظمة شريك عالمي في الجهود المتصلة بإحلال السلام والأمن، ولا سيما لقدرتها على تعبئة البرلمانات حول هذه الخطة. وتشمل نتائج عمل الاتحاد البرلماني الدولي في هذا المجال خلال عام ٢٠١٧ ما يلي.

السعي إلى تحقيق السلام

إن أسبوع جنيف للسلام مبادرة عمل جماعية يسهها مكتب الأمم المتحدة في جنيف ومعهد الدراسات العليا والدراسات الإنمائية الدولية ومنبر جنيف لبناء السلام بدعم من سويسرا. ويلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بالمشاركة المستمرة في هذا الحدث، وكان له حضور قوي في عام ٢٠١٧. وشارك ممثلو الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات التنسيق السبعة عشر التي عُقدت في إطار الدورات الأربع للحدث، وفي مؤتمر عن «منع الصراعات من خلال الحوار بين الثقافات»، وشارك في تنظيم الحدثين التاليين:

- حلقة نقاش حول «دعم القدرات الوطنية لمنع نشوب الصراعات»، شارك في تنظيمها مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، ومركز الحوار الإنساني
- حلقة عمل حول «إحلال السلام المستدام من خلال تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، شارك في تنظيمها مع منظمة روتاري الدولية ومجموعة روتاري للسلام في منطقة بحيرة جنيف.

وتساعد مشاركتنا في أسبوع جنيف للسلام على إقامة علاقات جديدة وتعزيز العلاقات القائمة مع المنظمات ذات التفكير المماثل، وزيادة إبراز الاتحاد البرلماني الدولي وعمله في مجتمع جنيف الدولي.

مشاركة الشباب في السلام والأمن والنهوض بقرار مجلس الأمن ٢٢٥٠ - عُقد حدثان إقليميان للبرلمانيين الشباب في عام ٢٠١٧. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ في أبريل، عقد الاتحاد البرلماني الدولي، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرلمان سري لانكا، اجتماعاً إقليمياً للبرلمانيين الشباب



ركز على دورهم في إقامة مجتمعات شاملة وسلمية ومنع التطرف العنيف في المنطقة. وفي أفريقيا، نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان نيجيريا، في سبتمبر، حدثاً نظراً في موضوع مماثل هو «تمكين الشباب: تعزيز المشاركة السياسية من أجل إقامة مجتمعات أكثر شمولاً وسلاماً». وسيجري متابعة الحدثين الإقليميين بمشاريع دعم لتعزيز قدرات وإجراءات النواب الشباب على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد أيضاً، ساهم الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٧ بورقة مواضيعية في دراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٠. وقدمت تلك الورقة تفاصيل المساهمات التي يمكن أن يقدمها النواب الشباب إلى السلام والأمن.



احتجاج سلمي لنشطاء المعارضة في كاراكاس بفرنزويلا.

AFP/Ronaldo Schemidt ©

اللجنة ثاني مائدة مستديرة حول المياه للبرلمانيين من منطقة الشرق الأوسط. وعُقدت المائدة المستديرة بعنوان «من القول إلى الفعل» في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف في يومي ٦ و٧ يوليو. وحضر الاجتماع خمسة من أعضاء لجنة الشرق الأوسط، إلى جانب خبراء من المنظمة الأوروبية للبحوث النووية وWaterHub وWaterLex والفريق العالمي الرفيع المستوى المعني بالمياه والسلام. وشاركت وفود من الاتحاد البرلماني الدولي العربي والأردن والمغرب والإمارات العربية المتحدة بخبراتها الوطنية. وركزت المائدة المستديرة على إيجاد سبل عملية لتحويل العناصر التي قد تولد النزاع إلى عوامل للتعاون والتعايش من خلال العدسة المحايدة للعلوم والتكنولوجيا.

واستناداً إلى التوصيات المنبثقة عن تلك المائدة المستديرة، اقترحت لجنة الشرق الأوسط إنشاء مدارس الاتحاد البرلماني الدولي للعلوم من أجل السلام بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية. وستنشئ المدارس شبكات برلمانية للتعاون في المشاريع الإقليمية. وسوف تقدّم الشبكات مساهمات العلوم وبعض نماذج التعاون والنماذج التشغيلية إلى المشرعين المكلفين بحل المشكلات الإقليمية المتعلقة بالقضايا المحورية العابرة للحدود مثل المياه والطاقة. وخلال الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، أيدت الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي إنشاء أول مدرسة للعلوم من أجل السلام تابعة للاتحاد البرلماني الدولي تُعنى بالمياه وشبكة برلمانية بشأن المياه. ومنذ ذلك الحين، وضعت الأمانة المناهج الدراسية للمدرسة بالتعاون مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية وWaterLex وWaterHub في جنيف، وأوشكت على استكمال وثيقة المشروع ومواده.

الإجراءات المتعلقة بنزع السلاح ومكافحة الإرهاب

خلال العام، قام الاتحاد البرلماني الدولي بتكثيف عمله في مجال نزع السلاح ومكافحة الإرهاب، مع تحقيق نتائج جديدة ومهمة. ولا تزال الجهود المتصلة بهذا الهدف الفرعي من الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ تستند

ويتلقى الاتحاد البرلماني الدولي بصورة متزايدة طلبات مساعدة من البرلمانات في الأزمات. و«المساعي الحميدة» إحدى آلياتنا للاستجابة. ويتيح مشروع «المساعي الحميدة» المرن للغاية للاتحاد البرلماني الدولي الاستجابة بسرعة لدعم البرلمانات في الخروج من الأزمات والتغلب على العقبات والعودة إلى النظام الدستوري. وخلال عام ٢٠١٧، تلقى الاتحاد البرلماني الدولي طلباً للمساعدة من برلمان بوروندي. وبغية إعادة السلام من خلال الحوار الشامل، عرض الاتحاد البرلماني الدولي رعاية اجتماع بين جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم النواب الحاليون والمعارضون في المنفى. وفي محاولة لحل الأزمة السياسية التي تقسم غينيا-بيساو حالياً، التمس رئيس برلمان غينيا-بيساو أيضاً تدخل الاتحاد البرلماني الدولي. فصاغ الاتحاد البرلماني الدولي اقتراحاً للتوسط في المناقشات بهدف ضمان سلامة المؤسسة وتمكينها من استئناف عملها. وإننا ننتظر التوجيهات بشأن كلا الاقتراحين. وفي الوقت نفسه، عززت آلية «المساعي الحميدة»: ففي سانت بطرسبرغ، اعتمدت الهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي، في أكتوبر، قراراً بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالدبلوماسية البرلمانية. وسيساعد هذا الفريق في العمل الذي تقوم به آلية الاتحاد البرلماني الدولي في مجال المساعي الحميدة.

واجتمع فريق الميسرين المعني بقبرص في أكتوبر ٢٠١٧ للانخراط في حوار مستمر. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم الحازم لحل يفيد جميع أهالي قبرص، ولا سيما الجيل القادم. وأعربوا عن رغبتهم في أن تجرى المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة لإيجاد حل سلمي لتوحيد قبرص على أساس اتحاد بين منطقتين وطائفتين ومساواة سياسية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة الوجيهة، وقيم ومبادئ الاتحاد الأوروبي.

طرائق مبتكرة للتعايش السلمي

تتابع اللجنة المعنية بشؤون الشرق الأوسط عملية السلام في الشرق الأوسط وتيسر الحوار بين النواب من جميع الأحزاب. وخلال عام ٢٠١٧، نظمت





حلقة عمل عن مكافحة الإرهاب
ودرة التطرف العنيف، عُقدت في
أسوان بمصر.

Khaled Mashaal ©

البرلمانات لمنع الإرهاب. وأنشئ الفريق الاستشاري الرفيع المستوى المعني بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف خلال الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في أكتوبر لقيادة البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويعمل عن كثب مع المكتب للاستفادة من درايته التقنية. ومن المقرر عقد الاجتماع الأول للفريق، الذي ستحدد فيه أساليب عمله، في فبراير ٢٠١٨.

ويعدّ مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح شريك دولي رئيسي آخر في عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال السلام والأمن. ووافق المكتب على دعم الاتحاد البرلماني الدولي في أنشطة مختارة تتصل بقضايا أسلحة الدمار الشامل. وكان من بين أنشطة التعاون خلال عام ٢٠١٧ نشاط إقليمي في أمريكا اللاتينية أو آسيا، وصياغة كتيب أو دليل للبرلمانيين بشأن أسلحة الدمار الشامل. ومن المأمول أن يبدأ العمل في عام ٢٠١٨ بعد تأمين التمويل اللازم.

وتتمتع اللجنة الدائمة المعنية بشؤون الأمم المتحدة بولاية فريدة للتوعية بالعمليات والإصلاحات المؤسسية للأمم المتحدة، وتيسر المشاركة البرلمانية في أعمال الأمم المتحدة والإشراف عليها. ولذلك تتناول اللجنة أيضاً عمليات السلام والأمن. وفي الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، اشتركت لجنة الأمم المتحدة ولجنة السلام والأمن الدولي في تنظيم حدث عن معاهدة حظر الأسلحة النووية لتوعية أعضاء البرلمان بهذا الصك الدولي الجديد.

الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان أمريكا اللاتينية في مجال نزع السلاح - اقترح الأمين العام لبرلمان أمريكا اللاتينية خلال الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي أن يتعاون الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان على تنظيم أنشطة بشأن نزع السلاح. وتُجرى اتصالات حالياً لتحديد الاحتياجات الدقيقة وتنفيذ مشروع في عام ٢٠١٨.

إلى نشاط مكّرس، حيثما أمكن بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين المعنيين، من أجل إزكاء الوعي وتعبئة الرقابة والإجراءات البرلمانية.

ويقوم الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال اللجنة الدائمة المعنية بالسلام والأمن الدولي وبالتعاون مع «برلمانيون من أجل حظر انتشار السلاح النووي ونزعه»، ومركز جنيف لسياسات الأمن، وهيئة المفهوم الاستراتيجي لنزع الأسلحة وحظر انتشارها (SCRAP) - وهو مشروع لكلية الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن)، بالعمل على خطط برلمانية من أجل نزع السلاح من العالم. وستوفر الخطة صورة شاملة لمختلف جوانب سياسة نزع السلاح، من السيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى نزع السلاح النووي. وفضلاً عن ذلك، ستحدد الدور الذي يمكن أن يؤديه النواب في الإشراف على سياسة نزع السلاح، ومتابعة التزامات الحكومات بنزع السلاح، وتنفيذ مبادرات للنهوض بالقواعد والمعايير الدولية لنزع السلاح. ويتفق هذا النشاط مع ولاية الاتحاد البرلماني الدولي لزيادة معرفة البرلمانيين بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ والالتزامات الأخرى المتعلقة بحظر الانتشار. وترتبط الخطة أيضاً بطبعة عام ٢٠١٧ من التقرير البرلماني العالمي للاتحاد البرلماني الدولي.

ولقد وُضع البرنامج المشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف لمعالجة الثغرات في تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وقرارات الأمم المتحدة الوجيهة. وفي ذلك الإطار، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في تنظيم حلقة عمل إقليمية مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجمعية البرلمانية للبحر المتوسط في أسوان بمصر في الفترة من ٣١ يناير إلى ٢ فبراير ٢٠١٧. ونظر خمسة وخمسون نائباً من تسعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والخليج في التحديات التي تنشأ عندما يؤدي التطرف إلى الإرهاب، وخيارات لمعالجة المشكلة من خلال آليات العدالة الجنائية الوقائية. وحددوا استراتيجيات إقليمية ووطنية للاستجابات الفعالة، ورحبوا بمشروع خطة عمل يقودها البرلمانيون بشأن سبل عمل



الهدف ٥ : تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات

يعدّ رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٥ مسألة ذاتية غير موضوعية وإن وُجدت بعض المجالات التي يمكن قياسها «كمياً». وممتلك الكثير من الأدلة النوعية والسردية على أننا ننجح في تعزيز الحوار والتعاون البرلماني الدولي - وبناء علاقات والثقة والأمان. فضلاً عن ذلك، توجد علامات قوية على أن عمل الاتحاد البرلماني الدولي يساعد في إزكاء الوعي بشأن القضايا المواضيعية، وتمكين النواب، والمساهمة في إحلال السلام والفهم والتسامح بين الشعوب. ويمكن أن نظهر بالأرقام نطاق نفوذنا: البرلمانات الأعضاء والبرلمانات غير الأعضاء؛ والبرلمانيون، والخبراء في الميدان، والقادة وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يحضرون جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وغيرها من أحداث الاتحاد البرلماني الدولي، وجميعهم يتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي في المجالات ذات الاهتمام المشترك، ويشارك في عمليات الاتحاد البرلماني الدولي وهياكله.

توفير منتدى فعال للحوار السياسي الدولي

عُقدت أول جمعية للاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٧ في شهر أبريل في دكا ببغلاذيش. وحضر الدورة ممثلون عن ١٢٦ برلماناً وطنياً و٥٥ هيئات برلمانية إقليمية أعضاء منتسبين، فضلاً عن ٢٨ مراقباً دائماً. وسافر ما يقرب من ٨٠ رئيس برلمان ونائب رئيس لحضور الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للجمعية. وخلال الجمعية، نظمت الوفود البرلمانية أكثر من ١٣٠ اجتماعاً ثنائياً. وقد اجتمعت جميع المجموعات الجغرافية السياسية مرة واحدة على الأقل، على غرار مجموعات سياسية أخرى مثل الجمعية البرلمانية الآسيوية، و«الاشتراكية الدولية»، والمنتدى البرلماني للجماعة الإنمائية لجنوب أفريقيا.

وقد ألقى السيد ساتيارثي الحائز على جائزة نوبل للسلام والرئيس الفخري للمسابقة العالمية لمكافحة عمل الأطفال والسيدة فيربورغ منسقة حركة تعزيز التغذية والأمن العام المساعد للأمم المتحدة، كلمة أمام الجلسة العامة بوصفهما ضيفين خاصين. وساهم في المناقشة العامة أكثر من ١٠٠ مشرّع من ٨٨ برلماناً وطنياً، من بينهم ٢٩ رئيساً، فضلاً عن ممثلين عن ١١ منظمة شريكة. واعتمدت الجمعية في ختامها إعلاناً قوياً هو **بيان دكا - معالجة أوجه عدم المساواة: تحقيق الكرامة والرفاهية للجميع.**

وفي أكتوبر ٢٠١٧، سجلت جمعية سانت بطرسبرغ حضوراً غير مسبوق. وسافر وفود من ١٥٨ برلماناً وطنياً إلى الاتحاد الروسي، منهم ٨٤ رئيس برلمان و٦٥ نائب رئيس. وعُقد أكثر من ١٧٠ اجتماعاً ثنائياً خلال الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، وعقدت جميع



يوفر الاتحاد البرلماني الدولي منتدى للحوار والتعاون بين البرلمانات.
© الاتحاد البرلماني الدولي/البرلمان الروسي



مؤتمر صحفي عن نتائج الجمعية ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي
في سانت بطرسبرغ بالاتحاد الروسي.
© الاتحاد البرلماني الدولي/البرلمان الروسي

المجتمع البرلماني الدولي. واعتمدت جمعية دكا بتوافق الآراء بند طوارئ بشأن العمل الدولي العاجل لإنقاذ الملايين من الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن. وتناول بند الطوارئ في سانت بطرسبرغ إنهاء الأزمة الإنسانية الخطيرة والاضطهاد والهجمات العنيفة على الروهينغا كتهديد للسلم والأمن الدوليين وكفالة عودتهم غير المشروطة والأمنة إلى وطنهم في ميانمار.

وإضافة إلى الإعلانات الرئيسية، تصدر كل جمعية قرارات - ولا سيما فيما يتعلق بحقوق الإنسان - وتقارير اللجنة الدائمة. وتعدّل مشاريع القرارات وفقاً لإجراءات الاتحاد البرلماني الدولي التي تنص على إجراء مناقشات شاملة في اللجان والتصويت في حال عدم توافق الآراء. وشملت النتائج الرئيسية التي حققتها جمعيات عام ٢٠١٧ ما يلي:

- ففي الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للجمعية:
- القرار بشأن دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛
- القرار بشأن النهوض بالتعاون الدولي المعزز في مجال أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية.

وفي الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية:

- القرار بشأن تقاسم تنوعنا: الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على الإعلان العالمي للديمقراطية.

المجموعات الجغرافية السياسية جلسات. وكما جرت العادة، اجتمعت تجمعات إقليمية أخرى على هامش الجمعية العامة، بما في ذلك لأول مرة برلمانات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقام السيدة إزاك ندياي، المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بقضايا الأقليات وعضو لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري؛ وقداسة البطريك كيريل من موسكو وجميع روسيا، رئيس مجلس الكمنولث للدول المستقلة بين الأديان؛ والسيد عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، بإلقاء كلمة أمام الجلسة العامة كضيوف خاصين أثناء المناقشة العامة. وساهم في المناقشة ما مجموعه ١٢٤ مشرعاً من ١١٨ برلماناً وطنياً، منهم ٥٩ رئيس برلمان فضلاً عن ممثلين عن ٧ منظمات مراقبة، وأفضت إلى اعتماد إعلان مهم ومواضيعي هو إعلان سانت بطرسبرغ بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق.

وأجريت مناقشات وتبادلات مثمرة أثناء كلتا الجمعيتين. وسمعت جميع وجهات النظر وتم ممارسة الحق في الرد في عدة مناسبات. وساهم المندوبون من جميع الآفاق السياسية والبلدان في المناقشات، مع إبراز آرائهم في مختلف الوثائق الختامية.

واعتمدت قرارات بشأن بنود الطوارئ، بند في كل جمعية، وهي تتعلق بالقضايا الرئيسية ذات الاهتمام الدولي والتي تتطلب إجراءات عاجلة من

ضمان المتابعة الفعالة على يد الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات

بالنسبة للاتحاد البرلماني الدولي، تستتبع المتابعة الحصول على آراء وتعليقات جمعياته. وقبل عام ٢٠١٧، كان من المتوقع أن يشارك جميع الأعضاء في عملية إعداد التقارير السنوية. ونظراً إلى الانخفاض المستمر في معدلات الرد (ما يتراوح عامة بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة)، سعت أمانة الاتحاد البرلماني الدولي إلى اتباع نهج متابعة أكثر فعالية. وفي عام ٢٠١٧، أرسل استبيان بشأن قرار أو أكثر من قرارات الاتحاد البرلماني الدولي المتخذة في السنوات الخمس الماضية إلى ٣٠ عضواً فقط في الاتحاد البرلماني الدولي. وقد أدت طريقة الإبلاغ الجديدة إلى تحسين كبير في معدل الرد الذي بلغ ٦٣ بالمائة.

أما بالنسبة للبرلمانات الأعضاء، فإن المتابعة تتعلق بنشر المعلومات من الجمعيات في برلماناتها، واتخاذ إجراءات عملية نتيجة لمداولات الجمعية وقراراتها. وفيما يتعلق بقرارات الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، أشارت ٨٨ بالمائة من البرلمانات المجيبة إلى أنها أحالت القرارات إلى البرلمان؛ وأبلغت ٦٨ بالمائة اللجان البرلمانية الوجيهة بها؛ وأبلغت ٥٨ بالمائة الحكومة بها؛ وقدمت ٦٧ بالمائة تقريراً إلى البرلمان بشأن مشاركة الوفد البرلماني في جمعية دكا. وأقرت ٦١ بالمائة من البرلمانات المستجيبة بأن عدداً من قراراتها تأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة بعمل الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات الخمس الماضية.

وشملت التدابير التي اتخذت لمتابعة القرارات التي اعتمدها الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة للجمعية ما يلي:

- **بلجيكا** - في أبريل ٢٠١٧، اعتمد مجلس الشيوخ قراراً بشأن تعزيز الاستقلال المالي للمرأة في البلدان النامية، يشير تحديداً إلى قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن «النهوض بالتعاون الدولي المعزز في مجال أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الإدماج المالي للمرأة بوصفها محركاً للتنمية».
- **جمهورية إيران الإسلامية** - أنشئ فريق عمل برلماني معني باليمن لمتابعة البند الخاص بالدورة السادسة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي بشأن «العمل الدولي العاجل لإنقاذ الملايين من الناس من المجاعة والجفاف في أجزاء من أفريقيا واليمن». ونوقش قرار الاتحاد البرلماني الدولي في البرلمان وكذلك مع مجموعات الصداقة البرلمانية الأفريقية.
- **زامبيا** - وجّه البرلمان رسائل إلى العديد من الوزراء دعا فيها إلى اتخاذ إجراءات بشأن ثلاثة قرارات للاتحاد البرلماني الدولي - تخص الإدماج المالي للمرأة، وإدارة الكوارث فيما يتعلق بالمجاعة في اليمن، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

توطيد التعاون بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى

يُقيّم التقدم المحرز في تحقيق هذا الهدف الفرعي تقييماً كمياً ونوعياً؛ إذ ينظر الاتحاد البرلماني الدولي في عدد المنظمات البرلمانية الإقليمية وغير الأعضاء الأخرى التي تحضر فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي وعدد ونوعية الهيئات البرلمانية التي تستخدم قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وتقاريره في أعمالها.



اجتماعات غير رسمية تساعد على توطيد التعاون البرلماني.

© الاتحاد البرلماني الدولي/برلمان بنغلاديش



انتُخبت رئيسة جديدة للاتحاد البرلماني الدولي، هي السيدة غابرييلا كوفاس بارون، إبّان الجمعية ١٣٧ للاتحاد البرلماني الدولي.
© الاتحاد البرلماني الدولي/البرلمان الروسي

نحو عضوية عالمية

في يناير ٢٠١٧، بلغ عدد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي ١٧١ برلماناً وطنياً. وبحلول نهاية العام، اقتربنا أكثر من هدفنا لتحقيق عضوية عالمية بانضمام سبعة أعضاء إضافيين هم جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر مارشال، وسانت لوسيا، وتركمانستان، وتوفالو، وأوزبكستان، وفانواتو، حتى بلغ مجموع الأعضاء ١٧٨ برلماناً. وفي الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية، قدم مراقب دائم، وهو الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، طلباً ليصبح عضواً منتسباً، وحصل الطلب على الموافقة. وبات الاتحاد البرلماني الدولي يضم ١٢ جمعية برلمانية بصفتها أعضاء منتسبين. ويأمل الاتحاد أن يواصل ذلك الزخم في المستقبل.

بناء قدر أكبر من الاتساق والفعالية في التعاون البرلماني العالمي

واصل رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام تبادلاتهما الرسمية مع القادة البرلمانيين والحكوميين طوال عام ٢٠١٧. وعُقدت هذه الاجتماعات خلال جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي وبعثاته على هامش الاجتماعات الدولية أو في مقر الاتحاد البرلماني الدولي في جنيف. وعُقد أكثر من ٣٠ اجتماعاً رفيع المستوى مع رؤساء دول ورؤساء برلمان ووزراء خارجية مع ممثلين من أذربيجان وكندا والصين ومصر وغينيا الاستوائية وغواتيمالا وليتوانيا ومنغوليا والنيجر وباكستان وتوفالو والإمارات العربية المتحدة. ووجهت أيضاً زيارات مجاملة إلى رؤساء هنغاريا وجمهورية إيران الإسلامية ولاتفيا. وقام كل من رئيس الاتحاد البرلماني الدولي والأمين العام أيضاً بعدد كبير من البعثات وعقد عدة اجتماعات خلال عام ٢٠١٧.

وقد حضرت تركمانستان حلقة عمل إقليمية في بودابست بهنغاريا في شهر فبراير قبل تقديم طلب للانضمام إلى جمعية سانت بطرسبرغ. وفي جمعية دكا المعقودة في أبريل، شاركت ١٧ منظمة إقليمية وبرلمانية مثل البرلمان العربي وبرلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي جمعية سانت بطرسبرغ، حضر ممثلون عن ٢٤ تجمعاً إقليمياً من هذا القبيل. وتابع مراقبون من الولايات المتحدة والجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود أعمال الندوة الإقليمية التي عقدت في بوخارست في شهر يونيو بشأن «جعل القوانين فعالة لوضع حد للعنف ضد النساء والفتيات». وقد شاهد الاتحاد البرلماني لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء في الرابطة الفرنكوفونية المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب الذي عُقد في نهاية العام في أوتاوا بكندا.

وكمثال على هيئة برلمانية تستخدم قرارات الاتحاد البرلماني الدولي وتقاريره في أعمالها، عقدت الجمعية البرلمانية الدولية للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة مؤتمراً في سانت بطرسبرغ مكرساً لليوم الدولي للديمقراطية، عقب دعوة الاتحاد البرلماني الدولي إلى الاحتفال بذلك اليوم. وقامت الجمعية البرلمانية الدولية المذكورة بترجمة مجموعة أدوات التقييم الذاتي بشأن البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة إلى اللغة الروسية، وناقشت لجنّتان من لجانها الدائمة - وهما اللجنة المعنية بالشؤون السياسية والتعاون الدولي واللجنة المعنية بالسياسات الاجتماعية وحقوق الإنسان - طرائق تنفيذ التوصيات الواردة في دليل حقوق الإنسان للبرلمانيين الصادر عن الاتحاد البرلماني الدولي.

الهدف ٦:

تعزيز تمكين الشباب

البرلماني الدولي للحملة خلال اجتماعات منتدى البرلمانين الشباب فضلاً عن مؤتمرين إقليميين والمؤتمر العالمي للبرلمانين الشباب. وإننا نواصل دعم حملة «الترشح ليس بالسن» في نيجيريا. وتولى الترويج لتلك الحملة الوطنية عضو سابق في مجلس منتدى الاتحاد البرلماني الدولي للبرلمانين الشباب. وفي صيف عام ٢٠١٧، اعتمدت الجمعية الوطنية لنيجيريا «مشروع قانون الترشح ليس بالسن في نيجيريا» - وهو دليل واضح على تأثير الحملة.

حملة وسائل الإعلام الاجتماعي للاحتفال باليوم الدولي للشباب ٢٠١٧ (١٢ أغسطس) - تماشياً مع الاحتفال بمرور ٢٠ عاماً على الإعلان العالمي للديمقراطية، طلب الاتحاد البرلماني الدولي من النواب الشباب في جميع أنحاء العالم تبادل خبراتهم حول تأثيرهم في تعزيز الديمقراطية عن طريق تعزيز تمكين الشباب. وفي موقعي فيسبوك وتويتر، قدم البرلمانين الشباب أمثلة على طريقة تواصل الشباب مع مجتمعاتهم المحلية، وكفالة إدماج شواغلهم في المناقشات البرلمانية. وتمخضت الحملة الناجحة عن عشرات الآلاف من التفاعلات عبر وسائل الإعلام الاجتماعية.

المشاركة في منصة iKNOW Politics - بالتعاون مع المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي مقابلات مع ١٨ شاباً وشابة من مختلف المناطق الجغرافية. واستُخدمت مقاطع من المقابلات لإخراج فيلم وثائقي عن دور الشباب في السياسة اليوم.

على غرار إدماج المرأة ووجهات نظر النساء، تعدّ مشاركة الشباب شرطاً مسبقاً للنهوض بالديمقراطية. ويدعو الهدف ٦ الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات إلى مواصلة اتخاذ تدابير لتعزيز الاعتراف بالشباب في العمليات السياسية وعمل البرلمانات وزيادة مشاركتهم، وتعزيز مصالح الشباب وحقوقهم.

ضمان مشاركة الشباب في الحياة السياسية وعملية صنع القرار

في عالم اليوم، تحيطنا كمية هائلة من تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وباتت وسائل الإعلام الاجتماعية بخاصة تشكل منتدى الشباب. وفي إطار جهودنا الرامية إلى ضمان مشاركة الشباب في الحياة السياسية وعملية صنع القرار، فإننا نستفيد من تلك الأدوات والنهوج للتواصل مع الشباب وتشجيع مساهمتهم في البرامج البرلمانية.

وفي عام ٢٠١٦، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي حملة ناجحة جداً بشعار «الترشح ليس بالسن» من أجل خفض أعمار أهلية الترشح لشغل المناصب العامة. وفي عام ٢٠١٧، وصلنا الاستفادة من ذلك الزخم: فقد رُوِّج الاتحاد



مراهقون في جلسة برلمانية عن الأطفال والشباب نظّمها المجلس الأدنى لبرلمان بولندا بمناسبة يوم الطفل في وارسو ببولندا.

NurPhoto/Maciej Luczniewski ©

الآليات والمنصات التي يقودها الشباب لتمكين النواب الشباب

خلال عام ٢٠١٧، ساهمت الفعاليات التالية - المنظمة في جميع أنحاء العالم وبحضور مختلف القطاعات - في تعزيز جدول أعمال الشباب. وتدعم نتائج هذه الاجتماعات العمل على أهداف استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وتتيح المشاركة في هذه الاجتماعات للنواب الشباب الفرصة لتعزيز معارفهم ومهاراتهم، وزيادة فعاليتهم من خلال الاستعانة بخبراء وتأمين الموارد وتبادل الخبرات والمشورة بين الأقران.

- اجتمع **منتدى البرلمانين الشباب** للاتحاد البرلماني الدولي في ٢ أبريل ٢٠١٧ بحضور نحو ٩٠ نائباً شاباً. واجتمع في ١٥ أكتوبر بمشاركة ٦٠ نائباً شاباً. وأسفرت اجتماعات المنتدى عن الإبلاغ بالمستجدات على الصعيد الوطني وتبادل المعلومات لتعزيز مشاركة الشباب، وإدماج آراء الشباب في قرارات الاتحاد البرلماني الدولي ومناقشاته. وأدى أيضاً إلى اتخاذ تدابير لتعزيز مشاركة البرلمانين الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي.
- عُقد الاجتماع الإقليمي للنواب الشباب في آسيا والمحيط الهادئ في كولومبو بسري لانكا في ٢٥ و٢٦ أبريل. وكان موضوع الدورة هو دور البرلمانين الشباب في تعزيز المجتمعات الشاملة والسلمية ومنع التطرف العنيف. وقد نُظّم هذا الحدث بالاشتراك مع برلمان سري لانكا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحضره نحو ٤٠ نائباً من ١١ بلداً، إلى جانب قرابة ٦٠ ناشطاً شاباً من المجتمع المدني وبرلمانات شباب وجمعيات شباب. وأسفر ذلك عن إزكاء الوعي والفهم بشأن المفاهيم والأطر المتعلقة بالتطرف العنيف فضلاً عن اقتراحات لاتخاذ إجراءات لمنع التطرف العنيف.
- عُقد المؤتمر الإقليمي للبرلمانين الشباب في أفريقيا بشأن «تمكين الشباب: تعزيز المشاركة السياسية من أجل إقامة مجتمعات أكثر شمولاً وسلاماً» في

أبوجا بنيجيريا في يومي ٢٧ و٢٨ سبتمبر. وقد نُظّم هذا الحدث بالشراكة مع الجمعية الوطنية لنيجيريا بحضور نحو ٦٠ نائباً من ١٨ بلداً، إلى جانب ما يقرب من ١٤٠ ممثلاً من برلمانات الدولة النيجيرية وروابطات الشباب والبرلمانات والمجتمع المدني. وركز المؤتمر على مشاركة الشباب في أفريقيا، والصلة بين المشاركة السياسية ومنع التطرف العنيف.

• عُقد المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانين الشباب في أوتاوا بكندا في يومي ١٧ و١٨ نوفمبر. وقد جمع أكثر من ١٢٠ نائباً شاباً من ٥١ بلداً، فضلاً عن أطراف معنية دولية وشركات خاصة ومنظمات من المجتمع المدني وخبراء أكاديميين، من أجل تحديد خطة عمل تركز على الشباب لتعزيز السياسات الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة للجميع. وأعلن البرلمانون الشباب تعهدات جريئة لتعزيز إدماج جميع الناس في ثلاث دوائر هي الهجرة وطلب اللجوء، والنمو الاقتصادي الجامع، والمشاركة السياسية.

وشهد المؤتمر أيضاً استخدام «تطبيق النواب الشباب للاتحاد البرلماني الدولي» الذي ييسر الروابط الرقمية بين المشاركين؛ واستخدام ميزات تفاعلية عبر الإنترنت مثل سحب الكلمات والاقتراع عبر الإنترنت لإرشاد المناقشات ومنصات التواصل الاجتماعي بغية تعزيز مجتمع النواب الشباب والمساعدة في تنسيق الإجراءات.

• شارك أعضاء منتدى الاتحاد البرلماني الدولي للنواب الشباب في المنتدى العالمي للشباب الذي نظمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن «دور الشباب في القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في عالم متغير» في نيويورك في يومي ٣٠ و٣١ يناير ٢٠١٧. وتولى النواب الشباب أدواراً قيادية في هذا الحدث وقدموا منظوراً برلمانياً في



اجتمع أكثر من ١٢٠ نائباً شاباً من ٥١ بلداً في أوتاوا بكندا لحضور المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانين الشباب.

المناقشات الدولية. والأهم من ذلك، أنهم قدموا أيضاً منظور الشباب: لأن الشباب يتأثرون بشدة من الفقر، ولذلك فمن الأهمية بمكان أن يتم سماع أصواتهم وأن تنظر البرلمانات في شواغلهم. ووجود الشباب في البرلمان من أكثر الطرائق فعالية لتحقيق ذلك. وقد وجّه النواب الشباب رسالة بأن البرلمانات عاملاً رئيسياً في القضاء على الفقر بوصفها قنوات لإيصال الشباب إلى طاولة صنع القرار.

- عقب مشاركة أعضاء منتدى الشباب في منتدى المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في نوفمبر ٢٠١٦، صدر تقرير المنتدى في يناير ٢٠١٧. وبفضل مناصرة البرلمانيين الشباب خلال المنتدى، أوصي صراحةً بخفض سن الأهلية للترشح للبرلمان، وإدخال حصص للشباب في البرلمان.

دعم البرلمانات في معالجة القضايا المتعلقة بالشباب

شددت أنشطة الشباب - في أحداث الاتحاد البرلماني الدولي بوجه عام والأحداث التي تركز على الشباب بوجه خاص - على أهمية إنشاء وتعزيز تجمعات ومنتديات للشباب في البرلمانات الوطنية. وفي أعقاب العروض التي قُدمت في المؤتمر الإقليمي للبرلمانيين الشباب في أفريقيا الذي عقده الاتحاد البرلماني الدولي في أبوجا، طلب الحاضرون من النواب الشباب في غانا المساعدة من أجل إنشاء منتدى وطني للنواب الشباب. وفي نوفمبر، سافر وفد من النواب الشباب من نيجيريا إلى غانا لتقديم الدعم لنظرائهم بغية إنشاء هذه الهيئة الشبابية.

ويقدم أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب التابع للاتحاد البرلماني الدولي تقريراً عن مشاركة الشباب على الصعيد الوطني. وأظهرت التقارير في دورات عام ٢٠١٧ أن العديد من النواب الشباب يتخذون إجراءات في بلدانهم - على الصعيدين الوطني والإقليمي - لتعزيز مشاركة الشباب.

تعزيز إدماج وجهات نظر الشباب في البرلمان وعمل الاتحاد البرلماني الدولي

تعتمد وكالات الأمم المتحدة والأكاديميون وأعضاء البرلمان والموظفون البرلمانيون على أبحاث الاتحاد البرلماني الدولي لإرشاد عملية صنع القرار بشأن المؤسسات البرلمانية ومختلف مساعيهم، وتعتمد وسائل الإعلام على تلك البحوث لإعلام الجمهور. ولذلك، تشمل نتائج الاتحاد البرلماني الدولي المتعلقة بتمكين الشباب سياسياً وتأثيره في النهوض بالديمقراطية جمع ونشر البيانات والمعلومات الوجيهة. وتواصل أمانة الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً رصد الممارسات الجيدة المرتبطة بها وتدوينها والإبلاغ بها، ولا سيما على الصعيد الوطني، وإجراء مشاورات غير رسمية مع الخبراء والنواب لتقديم مدخلات نوعية وكمية في تحقيقاتها.

ولا تزال البحوث المتعلقة بتقرير الاتحاد البرلماني الدولي لعام ٢٠١٦ بشأن **مشاركة الشباب في البرلمانات الوطنية** توزّع على البرلمانات والمنظمات الشريكة، وقد تم نشرها وترويجها على نحو منتظم في البرلمانات الوطنية والفعاليات الدولية خلال عام ٢٠١٧. ويزداد تبادل البيانات التي جمعها

الاتحاد البرلماني الدولي مع الأكاديميين الخبراء لأبحاثهم الخاصة. ويعدّ التقرير حالياً على نطاق واسع المصدر الأكثر موثوقية في العالم بشأن مشاركة الشباب في البرلمانات. وبدأ جمع البيانات أيضاً لأغراض تقرير عام ٢٠١٨ الذي سيركز، عملاً بقرار منتدى النواب الشباب، على أهداف مشاركة الشباب في البرلمان، وسيقترح إجراءات عملية لتحقيق تلك الأهداف.

وكلف الاتحاد البرلماني الدولي بإعداد ورقة مواضيعية عن «مشاركة الشباب في البرلمانات والسلام والأمن» كمساهمة في «الدراسة المرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن» التي كلف بها قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٢٥٠ (٢٠١٥). وكانت الورقة نتاج استعراض موسع للبحوث القائمة، بما في ذلك بيانات الاتحاد البرلماني الدولي ومعلومات عن مشاركة الشباب في البرلمانات، ومقابلات مع ما يقرب من ٤٠ مجيباً. ونظرت في المستوى الحالي لمشاركة البرلمانيين الشباب في جهود السلام والأمن، واقترحت مجموعة من التوصيات لتعزيز إسهامهم. وتدمج الورقة منظوراً برلمانياً في الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٥٠.

ومن خلال أعمال أعضاء منتدى البرلمانيين الشباب للاتحاد البرلماني الدولي، شهد عام ٢٠١٧ زيادة مشاركة النواب الشباب وتعزيز إدماج وجهات نظرهم في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي. وفيما يلي إجراءات من الإجراءات التي نجحت في تيسير ذلك:

- قرار ضم رئيس منتدى النواب الشباب كعضو بحكم المنصب في اللجنة التنفيذية؛
- اعتماد تدابير لتعزيز مشاركة الشباب في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي التي حددت هدف نائب شاب أو نائبة شابة واحدة على الأقل في كل وفد، من أجل بلوغ هدف ٢٥ بالمئة من النواب الشباب بحلول عام ٢٠٢٠.

وتُبدل أيضاً جهود لضمان مراعاة وجهات نظر الشباب في منشورات الاتحاد البرلماني الدولي، ولا سيما تلك التي ترمي إلى تقديم الدعم للبرلمانات في تعزيز تمكين الشباب. وكمثال على ذلك، قدّم النواب الشباب معلومات خلال اجتماعات الشباب للاتحاد البرلماني الدولي أثرت «التقرير البرلماني العالمي ٢٠١٧ بشأن الرقابة البرلمانية» الذي أصدره الاتحاد البرلماني الدولي.

الدفاع عن حقوق الإنسان لشباب العالم

البرلمانات ملزمة بتعزيز مصالح الشباب وحقوقهم. والعمل الذي تقوم به البرلمانات في هذا المجال - وما يقوم به الاتحاد البرلماني الدولي لدعم هذا العمل - شامل لعدة قطاعات. فعلى سبيل المثال، الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر، والقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري؛ وتحسين صحة الأم والوليد والطفل؛ ومعالجة أثر النزوح والهجرة - وكلها تؤثر تأثيراً عميقاً في الشباب - هي من أولويات جدول أعمال البرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي بشأن حقوق الإنسان والتنمية. ويمكن الرجوع إلى الهدفين ٣ و ٧ من هذا التقرير للاطلاع على تفاصيل الإجراءات والقرارات المتخذة في تلك المجالات.

الهدف ٧:

تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية

يركز الهدف ٧ من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي على ضمان تمتع البرلمانات بالوعي الكافي والقدرة على اتخاذ إجراءات فعالة بشأن أهداف التنمية المستدامة وتعميمها في عملها. وإن الصحة وتغيّر المناخ مجالان مشتركان بين جميع أهداف التنمية المستدامة لأنهما الأشد تأثيراً في حياة الناس. ونتيجة لذلك، فإن هذا الهدف يركز على هذين المجالين.

تخطيط تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

من الأقوال المأثورة أن «التغيير يبدأ من الداخل» وأهداف التنمية المستدامة ليست استثناءً. إذ يتحمل البرلمانيون المسؤولية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة كممثلين لشعوبهم. ولكن كل بلد مختلف، فيجب أن تتكيف أهداف التنمية المستدامة مع السياق الوطني والإقليمي، مع تحديد أهداف وغايات محددة. وتحقيقاً لذلك، نظم الاتحاد البرلماني الدولي الفعاليات التالية في عام ٢٠١٧، بحضور أكثر من ٦٠ برلماناً في ٥ مناطق للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة.

مؤتمر قمة جنوب آسيا لرؤساء البرلمانات بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة (إندور، الهند، ١٨-٢٠ فبراير)

حضر القمة رؤساء البرلمانات الوطنية في أفغانستان وبنغلاديش وبوتان والهند وملديف ونيبال وسري لانكا لمناقشة موضوع «توطيد التعاون الإقليمي وزيادة الموارد من أجل أهداف التنمية المستدامة». واعتمدت القمة إعلان إندور الذي خلص إلى ضرورة معالجة عدم المساواة بين الجنسين والتصدي لتغير المناخ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. ودعا رؤساء البرلمانات أيضاً إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان جنوب آسيا في ذلك المجال، ودعوا الاتحاد البرلماني الدولي إلى تيسير الحوار.

حلقة دراسية إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة
لبرلمانات أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى
(بودابست، هنغاريا، ٢٣ و ٢٤ فبراير)

اجتمع ممثلو ٢٢ برلماناً للمرة الثالثة تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي لمواصلة مناقشة دورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحُدّد تغير المناخ وإدارة المياه كمجالين مهمين بالنسبة للمنطقة. وشدد المشاركون على ضرورة تبادل استنتاجاتهم وتوصياتهم مع زملائهم في البرلمان وأصحاب المصلحة الإقليميين المعنيين، ومع المجتمع البرلماني العالمي عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي.



فيضان غزير في ماندرا باليونان.
SOOC/George Vitsaras ©

حلقة دراسية إقليمية عن أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (كمبالا، أوغندا، ٣١ مارس)

كانت هذه أول حلقة دراسية إقليمية للاتحاد البرلماني الدولي بشأن أهداف التنمية المستدامة في هذه المنطقة. وقد ضمت نواباً من ١٨ بلداً لمناقشة القضايا المهمة المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في منطقتهم، وأبرزها الحكم الرشيد والصحة والموارد.

حلقة دراسية إقليمية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات آسيا والمحيط الهادئ (مدينة هو تشي منه، فييت نام، ١١-١٣ مايو)

ضم هذا الحدث، وهو الأول من نوعه في المنطقة، نواباً من ٢٢ دولة، فضلاً عن ممثلين لوكالات الأمم المتحدة الرئيسية. وقد برز تغير المناخ بوصفه تحدياً رئيسياً للتنمية في المنطقة. وكجزء من الحلقة الدراسية، زار المشاركون منطقة كان جيو في مدينة هو تشي منه التي تتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر. وزاروا أيضاً غابة من الأيكة الساحلية على امتداد الساحل الهش إذ تحد تلك الغابة من الآثار السلبية لتغير المناخ والفيضانات وغيرها من الظروف الجوية القاسية.

حلقة دراسية إقليمية للبرلمانات الآسيوية والأفريقية في الصين (بيجين، الصين، ٥-٧ و ١٧ سبتمبر)

هذه المرة الثانية التي يتعاون فيها الاتحاد البرلماني الدولي مع المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني لتعزيز التبادلات الإقليمية حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة بين البرلمانات الآسيوية والأفريقية وتعزيز التعاون الإنمائي بين بلدان الجنوب. وركزت المناقشات على تغير المناخ والتحديث الزراعي والصناعي كشرط مسبق أساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وحضر الندوة سبعة برلمانات وطنية - هي برلمانات بنن والكاميرون والصين وجيبوتي وكوت ديفوار ولاوس وفييت نام - وأعقبها رحلة ميدانية لتعريف البرلمانيين بالنماذج الصينية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتطورات التكنولوجية.



حلقة عمل وطنية لبرلمان مالي بشأن أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين (باماكو، مالي، ٢٥ و ٢٦ يوليو)

عقد الاتحاد البرلماني الدولي هذه الفعالية بناء على طلب مساعدة من الجمعية الوطنية لمالي. وأعربت الجمعية عن رغبتها في إزكاء الوعي بأهداف التنمية المستدامة وتعزيز المهارات البرلمانية لتعزيز التنفيذ الفعال لخطة عام ٢٠٣٠ والمساواة بين الجنسين. وقد ضم الاجتماع نحو ٥٠ نائباً وممثلين عن منظمات المجتمع المدني. ومهدت حلقة العمل الطريق لاستخدام مجموعة أدوات التقييم الذاتي الخاصة بأهداف التنمية المستدامة المزمع في نهاية شهر يناير ٢٠١٨.

إضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة - الأدوات والأنشطة

وضع الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرلمانات وأهداف التنمية المستدامة - مجموعة أدوات للتقييم الذاتي لتمكين البرلمانات من الإجابة عن الأسئلة الرئيسية المرتبطة بإضفاء الطابع المؤسسي على أهداف التنمية المستدامة وتعميم تنفيذها في العمليات البرلمانية: هل لدينا القدرة على الاضطلاع بهذا العمل؟ ما مدى جودة أدائنا حتى الآن؟ أين توجد الثغرات والفرص؟ ما هي الأولويات التي يجب تحديدها للنجاح؟

وفي عام ٢٠١٧، أطلقت مجموعة الأدوات في جميع الأحداث الإقليمية، واستخدمت برلمانات فيجي وصربيا وجيبوتي الدليل لتقييم أدائها ورسم خطة عمل. وشملت نتائج استخدام مجموعة الأدوات ما يلي: تغيير النظام الداخلي لجعل أهداف التنمية المستدامة والإشراف على تنفيذها إلزاماً على البرلمان؛ وتكثيف التواصل مع الشباب والفئات المهمشة من أجل فهم احتياجاتهم بشكل أفضل وإدماجهم في العمل البرلماني بشأن أهداف التنمية المستدامة؛ وإدراج أهداف التنمية المستدامة في الدورات التمهيدية للنواب الجدد.

وساعد الاتحاد البرلماني الدولي برلمان مالي على تحسين إدماج عمله بشأن أهداف التنمية المستدامة والمساواة بين الجنسين. ونتيجة لذلك، باتت اللجنة الدائمة المعنية بأهداف التنمية المستدامة التابعة للبرلمان تضم نائبتين.

وكان دليل أهداف التنمية المستدامة متاحاً باللغات الإنجليزية والإسبانية والفرنسية والعربية. وحرصاً على إزكاء الوعي وتعزيز الشعور بالملكية الوطنية، تُرجمت مجموعة الأدوات أيضاً إلى الأذرية والجورجية والروسية والصربية والفيتنامية.

وفي عام ٢٠١٧، كلف الاتحاد البرلماني الدولي بتحديث «المذكرة التوجيهية للبرلمانيين بشأن التعاون الإنمائي الفعال» لمواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة. وستُنشر الوثيقة المحدثة في عام ٢٠١٨.

التصدي لتغير المناخ

الهدف ٧ من استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ يلزمنا بمواصلة اتخاذ إجراءات - بما في ذلك إجراءات تشريعية - للتصدي لتغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. ويدعو أيضاً إلى إزكاء الوعي وزيادة المساهمة

البرلمانية في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ على المستوى العالمي ولا سيما عن طريق توطيد وتوسيع العلاقات مع الشركاء في مجال تغير المناخ. وأحرز الاتحاد البرلماني الدولي تقدماً كبيراً في تلك المجالات في عام ٢٠١٧.

وقام الاتحاد البرلماني الدولي بتعبئة البرلمانات حول مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بتغير المناخ منذ عام ٢٠٠٩. وعلى غرار السنوات السابقة، نظم الاتحاد البرلماني الدولي اجتماعاً برلمانياً خلال دورة عام ٢٠١٧ من «مؤتمر الأطراف» في اتفاق باريس لعام ٢٠١٥ (COP 23). وقد ضم الاجتماع أكثر من ٢٥٠ مندوباً من أكثر من ٥٠ بلداً، فضلاً عن قادة في مجال تغير المناخ مثل رئيس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وأمينها التنفيذي في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف. وعقد المشاركون مناقشات موضوعية عن الجوانب العملية لتنفيذ اتفاق باريس، بما في ذلك المسائل المتصلة بالهجرة الناجمة عن تغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون. واعتمد الاجتماع وثيقة ختامية تؤكد أهمية العمل البرلماني في التصدي لتغير المناخ.

وإضافة إلى ذلك، نظم الاتحاد البرلماني الدولي دورة خاصة بشأن تغير المناخ في الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية. وإذ سبقت هذه الجمعية الاجتماع البرلماني في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف، فقد أتيحت الفرصة للنواب كي يقدموا آراءهم بشأن شكل الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع.

وخلال العام، بدأ الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل على وضع مذكرة تفاهم تدخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٨. وستعزز مذكرة التفاهم التعاون بين المنظمين، ولا سيما من خلال توفير الخبرة للبرلمانات في مجال أهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والتشريعات البيئية، والإشراف والتمويل. وفي نهاية العام، بدأ الشريكان في إعداد ورقة معلومات أساسية للبرلمانيين بشأن الاقتصاد الأخضر ستُنشر في مطلع عام ٢٠١٨.

وفي مايو ٢٠١٧، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في إعداد «دراسة وقاعدة بيانات عن قوانين تغير المناخ في العالم» مع كلية لندن للاقتصاد وجامعة كولومبيا. وتلخص الدراسة الاتجاهات الرئيسية في تشريعات تغير المناخ في ١٧٧ بلداً، وتوفر مورداً مهماً للبرلمانيين وغيرهم من أصحاب المصلحة.

العمل في مجال الأهداف المتعلقة بالصحة

نُظمت أنشطة لتعزيز المشاركة البرلمانية في مجال زواج الأطفال والصحة الجنسية والإنجابية وغيرها من المسائل المهمة في البلدان الرئيسية خلال عام ٢٠١٧، وحُققَت نتائج ملموسة - ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية للنساء والمراهقين والأطفال. وفضلاً عن ذلك، زادت المساهمات البرلمانية في العمليات الصحية العالمية، وأصبح عمل الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانيين بشأن الأهداف المتصلة بالصحة استراتيجياً وواضحاً أكثر.

وشمل العمل على تحسين صحة الأم والوليد والطفل - وتعزيز مساءلة البرلمانات عن ذلك العمل - مبادرات في البلدان التالية:

- في **تنزانيا**، نظم الاتحاد البرلماني الدولي دورة تمهيدية وحلقة عمل بشأن الميزانية موجهة إلى النواب المنتخبين حديثاً. واعترف النواب بالحاجة

إلى زيادة التمويل المحلي لمجال الصحة، مع التركيز على تأمين الخدمات للنساء والفتيات في المناطق التي يصعب الوصول إليها.

- دعم الاتحاد البرلماني الدولي زيارات التوعية التي قام بها النواب إلى جميع مقاطعات **رواندا** الثلاثين لتوعية المجتمعات المحلية، ولا سيما المراهقين، بشأن الصحة الجنسية والإنجابية وأحكام قانون الصحة الإنجابية المعتمد في عام ٢٠١٦.

- في **بنغلاديش**، أجرى كبار النواب، بقيادة رئيس البرلمان، زيارات توعية في أربع مقاطعات ذات معدلات زواج أطفال مرتفعة. وكان الهدف توعية السكان بالقانون الجديد لتقييد زواج الأطفال (٢٠١٧) والتنديد بتلك الممارسة. وقد عززت تلك الأنشطة التحالف بين النواب ومنظمات المجتمع المدني التي تؤدي دوراً محورياً في الاستجابة بفعالية.

وخلال عام ٢٠١٧، شارك الاتحاد البرلماني الدولي في المشاورة العالمية الثانية بشأن الأمن الصحي، مع التركيز على تأمين مخصصات كافية في الميزانية. ونتيجة لذلك، يقوم عدد من البلدان حالياً بوضع «خطط عمل وطنية للأمن الصحي» تهدف إلى ضمان ميزانيات متكاملة ونهج متعدد القطاعات إزاء حالات الطوارئ الصحية.

وقد بدأت البحوث الخاصة بإعداد «الدراسة المشتركة بين منظمة الصحة العالمية والاتحاد البرلماني الدولي بشأن تشريع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري» في أفريقيا. وستُنشر الدراسة في أوائل عام ٢٠١٨.

ونُظّم اجتماع برلماني ثانٍ في جمعية الصحة العالمية في عام ٢٠١٧. وقد جمع نواباً وعلماء صحة ومدافعين لمناقشة سبل ضمان استرشاد القوانين والسياسات الصحية بالأدلة.

وحث الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، مارتن شونغونغ، بصفته عضواً في الفريق التوجيهي لمبادرة تعزيز التغذية، برلمانات بلدان المبادرة على إعطاء الأولوية للتغذية في عملها. وألقت السيدة فيربورغ، منسقة المبادرة، كلمة افتتاحية في الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي. واعتباراً من عام ٢٠١٧، بات ٣٦ بلداً من بلدان المبادرة يستفيد من سلطات البرلمانيين في مجال المالية والتشريع والسياسة، مما يساعد على النهوض بالتغذية كأولوية وطنية.

وواصل رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، صابر تشودري، مشاركته النشطة في الفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بكل امرأة وكل طفل الذي يرأسه الأمين العام للأمم المتحدة.

وعمل الاتحاد البرلماني الدولي على إبراز دوره في جدول أعمال الصحة في عام ٢٠١٧: إذ سُلط الضوء على مساهمات الاتحاد البرلماني الدولي في التقرير *المرحلي للاستراتيجية العالمية للفريق التوجيهي الرفيع المستوى المعني بكل امرأة وكل طفل*، وتقرير فريق المساءلة المستقل، وتقرير الرصد العالمي *للتغطية الصحية العالمية*، والتقرير السنوي بشأن الشراكات في مجال صحة الأم والوليد والطفل.

الهدف ٨:

سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

في مجالات الحوكمة، تدعو الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وعمليات مكتب المراقب الدائم واستراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ إلى تقديم الآراء البرلمانية ومتابعة المناقشات والعمليات الدولية الرئيسية. وفي هذه السنة الأولى من الاستراتيجية المنقحة، حققنا ما يلي:

- توطيد علاقة العمل بين الاتحاد البرلماني الدولي وممثلي الأمم المتحدة بوجه عام وقيادات الأمم المتحدة وسفرائها إلى الأمم المتحدة بوجه خاص؛
- إبراز دور الاتحاد البرلماني الدولي بوصفه المنظمة البرلمانية الرائدة في الأمم المتحدة؛
- الاعتراف القوي بدور البرلمانات في النهوض بالالتزامات الدولية المهمة (مثل أهداف التنمية المستدامة ونزع السلاح النووي والتصدي للتحديات المرتبطة بالمحيطات والهجرة).

التواصل الفعال مع الأمم المتحدة

خلال عام ٢٠١٧، وطد الاتحاد البرلماني الدولي علاقة عمله مع الأمم المتحدة، مع تقديم مساهمات برلمانية في العمليات الرئيسية للأمم المتحدة، ومشاركة البرلمانيين في مناقشات الحوكمة العالمية، بما في ذلك عن طريق لجنته المعنية بشؤون الأمم المتحدة، وتيسير مشاركة كبار المسؤولين في الأمم المتحدة في فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي. وشملت الأنشطة المشتركة



الأمين العام للاتحاد الدولي، مارتن شونغونغ، ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أكيم شتاينر، يوقعان مذكرة تفاهم.

IPU/Paddy Torsney ©

المحددة تحديث مذكرة التفاهم المبرمة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد البرلماني الدولي، والمضي قدماً في التخطيط والتنسيق المشتركين للعمل عن طريق الاجتماع السنوي لفريقي الإدارة العليا في الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

وواصل الاتحاد البرلماني الدولي إشراك البرلمانات والبرلمانيين في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٧. وبُذلت جهود خاصة للمساهمة بمنظور برلماني في عمليات الأمم المتحدة الرئيسية المتعلقة بالمحيطات والهجرة ونزع السلاح النووي. وجذبت فعاليات الاتحاد البرلماني الدولي في المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة - وهي الآلية العالمية الرئيسية لرصد تحقيق أهداف التنمية المستدامة - عدداً قياسياً من البرلمانيين وساعدت على إزكاء الوعي بدور البرلمانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أطلق الاتحاد البرلماني الدولي «التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٧»، وهو الإصدار الثاني من هذا البحث والتحليل المشتركين لجهود البرلمانات الرامية إلى جعل الحكومات مسؤولة عن أعمالها وقراراتها. (انظر «الهدف ١: بناء برلمانات قوية وديمقراطية» للحصول على معلومات إضافية عن التقرير).

آثار الجلسة البرلمانية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي

كان شعار الجلسة البرلمانية السنوية للاتحاد البرلماني الدولي في الأمم المتحدة في ربيع عام ٢٠١٧ «الكوكب الأزرق: الحفاظ على المحيطات، وحماية كوكب الأرض، وضمان رفاه الإنسان في سياق خطة عام ٢٠٣٠». وشددت الجلسة على أن المحيط نظام بيئي حيوي لاستدامة البشرية، وأتاحت للنواب مناقشة العديد من القضايا المتعلقة بإدارة المحيطات والتنمية المستدامة في منطقتهم/بلدهم. وأبرزت الجلسة أيضاً أهمية مؤتمر المحيطات الذي يدعم تحقيق الهدف ١٤ للتنمية المستدامة والذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في شهر يونيو.

وألقى السيد بيتر تومسون، رئيس الجمعية العامة آنذاك، كلمة افتتاحية أقر فيها بالدور المحوري الذي يؤديه البرلمانيون كقائمين على المعايير وواضعين للسياسات ومتخذين للقرارات التشريعية في المجتمعات حول العالم. وأشار إلى أن الجلسة البرلمانية السنوية تتيح فرصة فريدة للتعاون بين البرلمانيين في العالم والأمم المتحدة، قائلاً إنها أفضل منصة للتعاون على تحديد حلول للمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال الدولي ومناقشتها وإيجاد حلول لها.

نتائج عمل لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بشؤون الأمم المتحدة

ركزت اللجنة دورتها الربيعية إبان الدورة السادسة والثلاثين بعد المائة للجمعية المعقودة في دكا ببنغلاديش على متابعة أهداف التنمية المستدامة. وأتاحت الدورة منتدى تبادل فيه البرلمانيون أفضل الممارسات والأفكار لضمان إدراج الأهداف في الميزانيات الوطنية والتشريعات في المستقبل.



الإنجازات في مجال الدعوة البرلمانية في الأمم المتحدة

شارك مسؤولو الاتحاد البرلماني الدولي، على مدى العام، في عدد من مناقشات الأمم المتحدة وعملياتها في نيويورك وجنيف. فضلاً عن ذلك، التقى الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي ورئيس الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات عامة وخاصة مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة، من الأمين العام للأمم المتحدة ونائب الأمين العام إلى العديد من رؤساء وكالات الأمم المتحدة. وركزت المناقشات بوجه خاص على سبل تعزيز التفاعل بين الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية بالتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي.

ومن بين الجهود العديدة المثمرة الرامية إلى زيادة المساهمات البرلمانية في مناقشات الأمم المتحدة وعملياتها، ألقى ممثلو الاتحاد البرلماني الدولي عشرات البيانات أمام الأمم المتحدة والوكالات المعنية، بما في ذلك البيانات التي قدمت خلال اجتماعات لجنة وضع المرأة، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، ومنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وعدد من المناقشات المهمة الأخرى. وساهم الاتحاد البرلماني الدولي أيضاً في المناقشات الرفيعة المستوى بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وعملية المتابعة الشاملة لأهداف التنمية المستدامة من خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

وشن الاتحاد البرلماني الدولي حملة ناجحة لمراعاة دور البرلمانات في عملية وضع اتفاق عالمي جديد بشأن الهجرة. وقد سُمعت أصوات البرلمانيين في مشاورات الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف وبويرتو فالارثا.

وإضافة إلى ذلك، حقق الاتحاد البرلماني الدولي ثلاثة نجاحات رئيسية في عام ٢٠١٧: ففي يونيو، شمل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، محيطنا، مستقبلنا: الدعوة إلى العمل، نوباً من «أصحاب المصلحة» الذين يمكن

وقد صُممت هذه الدورة السنوية لتكون حلقة وصل مؤسسية بين الاتحاد البرلماني الدولي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في الأمم المتحدة، المكلف بإجراء استعراض عالمي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة خلال دورته السنوية التي تُعقد في يوليو. وكان موضوع النقاش الجامع في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٧ هو «القضاء على الفقر وتعزيز الرخاء في عالم متغير». واستندت مناقشة دكا إلى بيان كيتو الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين بعد المائة للجمعية، وشملت ممثلين عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وللمرة الأولى، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ويمثل هذا التفاعل الرفيع المستوى تقدماً في تحقيق الهدف ٨ من استراتيجيتنا للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، حيث يسعى الاتحاد البرلماني الدولي إلى زيادة مستوى تمثيل الأمم المتحدة ومشاركتها في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي وأحداثه.

واستعرضت اللجنة، خلال دورتها الخريفية إبّان الدورة السابعة والثلاثين بعد المائة للجمعية في سانت بطرسبرغ، تطور العلاقة بين الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة على مدى السنوات العشرين الماضية، والعمل الذي تم من أجل تقريب ممثلي الشعوب من عمليات صنع القرار في الأمم المتحدة. وإن دور البرلمانات الوطنية في العلاقات الدولية - التي تملأ ما يُعرف باسم «الفجوة الديمقراطية» - اكتسب اعترافاً قوياً في الأمم المتحدة. ومن المقرر صدور قرار جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن «التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي» في ربيع عام ٢٠١٨. وإذ نقف في صدارة هذا القرار، فقد استندت مناقشتنا إلى التقدم المحرز والتحديات الراهنة في تعزيز البُعد البرلماني في الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، أجرت اللجنة أيضاً مناقشة حول دور الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحوكمة الدولية، ودرست أساليب عملها، ودور رئيسها، والقيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة.

أن يساعدوا في دمج المحافظة على المحيطات في خطط التنمية المستدامة الوطنية. وفي يوليو، أقرت معاهدة حظر الأسلحة النووية صراحة بدور البرلمانين في المساعدة على إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وفي ديسمبر، أشار قرار الجمعية العامة بشأن تشجيع الحوار والتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام تحديداً إلى إعلان سانت بطرسبرغ بشأن تعزيز التعددية الثقافية والسلام من خلال الحوار بين الأديان وبين الأعراق، الذي اعتمدته الاتحاد البرلماني الدولي.

وشهد عام ٢٠١٧ زخماً جديداً لرؤية الاتحاد البرلماني الدولي لنظام حوكمة عالمي يمكن للشعوب أن تؤمن به. وتتعرض الأمم المتحدة لضغوط متجددة من أجل بذل المزيد من الجهود بموارد أقل، وظهرت العديد من الأزمات الجديدة خلال العام تقتضي التعاون بين المنظمين في المستقبل.

الشراكة مع منظمة التجارة العالمية

أحرز تقدم في عام ٢٠١٧ بشأن الاستراتيجية العامة للاتحاد البرلماني الدولي والهدف المحدد لتعزيز العمل البرلماني فيما يتعلق بمنظمة التجارة العالمية.

وساهم الاتحاد البرلماني الدولي في حملة توعية بشأن اتفاق تيسير التجارة: فقد عمل على إزكاء وعي الأعضاء وتسهيل التصديق عليه، حيث أن موافقة البرلمانات مطلوبة لإتمام عملية التصديق. وبعد تلك الجهود، دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٢٢ فبراير ٢٠١٧. ويعدّ هذا الاتفاق أهم صفقة تجارية عالمية في العقدين الماضيين. ويتيح هذا الاتفاق للبلدان النامية المرونة اللازمة لتكييف توقيت التنفيذ مع احتياجاتها الخاصة ومستوى التنمية فيها. وقد التزم البرلمانون بالعمل على تنفيذه - والتزم الاتحاد البرلماني الدولي بتشجيع تلك الجهود بدءاً بإدماج أحكام الاتفاق في التشريعات الوطنية وتخصيص الموارد الكافية لتنفيذ السياسات والبرامج الوجيهة.

وعقدت اللجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية ثلاث دورات في عام ٢٠١٧. وخلال تلك الدورات، قام مسؤولو منظمة

التجارة العالمية بإحاطة أعضاء اللجنة علماً بأحدث المستجدات في منظمة التجارة العالمية؛ ونظر أعضاء اللجنة في سبل تعزيز المساهمة البرلمانية في أعمال منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين المنظمين.

ونظّم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي جلسة برلمانية بمناسبة المنتدى السنوي لمنظمة التجارة العالمية في ٢٦ سبتمبر. وحظيت الدورة بحضور جيد بلغ ١٣٢ مشاركاً منهم ٦٠ برلمانياً. وركزت المناقشة على موضوع «جعل التجارة عادلة: مساهمة البرلمانات». واتفق المشاركون على أنه سيكون من الضروري للبرلمانات أن تهيئ بيئة تشريعية تدعم تلك النتيجة. والتزموا بالمشاركة في مزيد من المناقشات بشأن التجارة لضمان أن تعود التغييرات التنظيمية المقترحة بالفائدة على جميع المواطنين.

وبمناسبة المؤتمر الوزاري الحادي عشر لمنظمة التجارة العالمية في بوينس آيرس، نظم الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي مؤتمراً برلمانياً ناجحاً آخر. وحضره ٥٠٠ مشارك منهم ٢٢٠ برلمانياً من ٥٦ بلداً. وأتاح المؤتمر للبرلمانين فرصة لعقد جلسة استماع مع المدير العام لمنظمة التجارة العالمية، وإجراء حوار مع كبار المفاوضين والمسؤولين في منظمة التجارة العالمية، وإجراء مناقشات شاملة عن بعض التحديات المهمة والحالية التي تواجه النظام التجاري العالمي. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، حدد المشاركون إجراءات برلمانية عملية يتعين اتخاذها. وشملت تلك الإجراءات الدعوة إلى تعزيز التعددية بشدة بوصفها أفضل خيار للنظام التجاري العالمي. ومن الإجراءات الأخرى المزمعة وضع المرأة في مقدمة سياسات الاقتصاد الكلي؛ واتخاذ إجراءات لحظر أشكال معينة من الدعم لمصائد الأسماك وإلغائها؛ ووضع إطار لتيسير التجارة في الخدمات؛ وكفالة ضمانات ضد الحمائية المتزايدة. وإضافة إلى ذلك، اتفق المشاركون على أن التجارة الدولية أداة فعالة لدعم التنمية المستدامة. وسيضطلع الاتحاد البرلماني الدولي بأعمال متابعة لتنفيذ هذه الوثيقة الختامية في عام ٢٠١٨.

وسائل الإعلام والاتصال

خلال عام ٢٠١٧، نُشر ٢٩ بلاغاً صحفياً و١٢ نشرة إلكترونية و٨٤ قصة شبكية. وسجلت البلاغات الصحفية ٦٩ ٩٠٧ مشاهدات.

وأطلق الاتحاد البرلماني الدولي موقعه الإلكتروني الجديد في شهر أكتوبر. وسُجل الموقع ٢٢ ١١٢ زائراً جديداً و١٢٢ ٨ زائراً متكرراً، بما مجموعه ٣٠ ٢٣٤ زيارة و٧١ ٠٨٠ تصفحاً. وكانت البلدان الخمسة الأولى من حيث عدد الزيارات الولايات المتحدة (٣ ٨٣١) والهند (١ ٧٩٣) والمملكة المتحدة (١ ٦٨٠) وفرنسا (١ ٤٠٤) وكندا (١ ١٤٦).

وذكر الاتحاد البرلماني الدولي في الصحافة ٤٥٤ ٢٨ مرة، وكان الحدثان الرئيسيان الأكثر تغطية هما الدورة السادسة والثلاثون بعد المائة للجمعية في دكا والدورة السابعة والثلاثون بعد المائة للجمعية في سانت بطرسبرغ.

وفي وسائل الإعلام الاجتماعية، ارتفع عدد المتابعين عبر تويتر ١٢١ ٥ متابعاً من ٨ ٠٠٠ متابع في ١ يناير إلى ١٣ ١٢١ متابعاً في ٣١ ديسمبر. ونشرنا ١ ٠٦٩ تغريدة على مدى العام ظهرت على ١ ٣٨٧ ٨٢٠ تلقياً إخبارياً وأدت إلى ٢٤ ٧٦٢ تفاعلاً (إعادة تغريد أو إعجاب أو نقرة).

وأنشئت صفحة الاتحاد البرلماني الدولي على فيسبوك في ٢٥ أبريل. وبحلول نهاية العام، سجلت الصفحة ٨٨١ متابعاً و٢٢٢ منشوراً وصل إلى ٧٦ ٤٣٨ شخصاً. وتفاعل ٩ ٥٢٩ شخصاً مع المنشورات.

ورُفِعَ ٦٧ فيديو على يوتيوب، ومنها الفيديوهات الخاصة باليوم الدولي للديمقراطية. وسجلت القناة ٧ ٢٥١ مشاهدة وما مجموعه ٢٠١ مشترك (اكتسبت القناة ١٣٣ مشتركاً في عام ٢٠١٧) مع ٢٧٨ إعادة مشاركة.

ونُشر ٩٩ ألبوماً على صفحة الاتحاد البرلماني الدولي على فليكر في عام ٢٠١٧، مسجلاً ١٩ ٦٤٥ مشاهدة و٥٤ مشتركاً. وكانت غالبية الألبومات عن الجمعيتين في دكا وسانت بطرسبرغ.

وأصدر الاتحاد البرلماني الدولي عدة منشورات منها «التقرير السنوي» و«تحليل تمثيل المرأة في الحياة السياسية في عام ٢٠١٦» و«التقرير البرلماني العالمي» وملخصه التنفيذي وخريطة «المرأة في الحياة السياسية في عام ٢٠١٧».

وعملت شعبة الاتصالات على إبراز صورة الاتحاد البرلماني الدولي عن طريق قنوات رقمية ومطبوعة مختلفة. وزادت المنصات الرقمية للاتحاد البرلماني الدولي حجماً وجذبت المزيد من المشاركين.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الديمقراطية.

استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١

برلمانات ديمقراطية قوية في خدمة الشعوب



لمحة عن الاتحاد البرلماني الدولي

العضوية

في عام ٢٠١٧، انضم برلمان جمهورية أفريقيا الوسطى مجدداً إلى الاتحاد البرلماني الدولي. وقُبل انتساب برلمانات توفالو وتركمانستان وأوزبكستان وفانواتو. ومُنحت صفة عضو منتسب للجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

ويضم الاتحاد البرلماني الدولي حالياً ١٧٨ برلماناً وطنياً و١٢ عضواً منتسباً.

الأعضاء (١٧٨)

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوزبكستان، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيسلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركمانستان، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونس، تونغ، تيمور-ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال**، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا**، سري لانكا،

أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي
غير الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي



الأعضاء المنتسبون (١٢)

برلمان الأنديز، البرلمان الأوروبي، برلمان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، البرلمان العربي، برلمان أمريكا اللاتينية، برلمان أمريكا الوسطى، الجمعية البرلمانية المشتركة للدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، الجمعية البرلمانية للتعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية التشريعية لشرق أفريقيا، اللجنة البرلمانية المشتركة التابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيشيل، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، عمان، غابون، غامبيا، غانا، غواتيمالا، غيانا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، غينيا، فانواتو**، فرنسا، الفلبين، فلسطين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردى، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكونغو، الكويت، كينيا، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان

** أصبحت حقوق العضوية نافذة اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٨.

أعضاء اللجنة التنفيذية في ١ مارس ٢٠١٨

الأعضاء	نهاية الولاية	
الرئيس بحكم المنصب:	السيدة غابرييلا كوفاس بارون (المكسيك)	أكتوبر ٢٠٢٠
نائب رئيس اللجنة التنفيذية:	السيد كوساشيف (الاتحاد الروسي)	أكتوبر ٢٠١٩
نواب رئيس الاتحاد البرلماني الدولي:	السيدة فيرير غوميز (كوبا)	أكتوبر ٢٠٢٠
	السيد عبد العال (مصر)	أبريل ٢٠٢١
	السيد جلال (جمهورية إيران الإسلامية)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيد كوساشيف (الاتحاد الروسي)	أكتوبر ٢٠١٩
الأعضاء:	السيدة بن باديس (الجزائر)	أكتوبر ٢٠١٨
	السيدة أوليفيرا فالينتي (أنغولا)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيد لينس (البرازيل)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيد ماك-جينتي (كندا)	أكتوبر ٢٠٢١
	السيد ديل بيتشيا (فرنسا)	أكتوبر ٢٠١٨
	السيد سوزوكي (اليابان)	أكتوبر ٢٠١٨
	السيد لوساكا (كينيا)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيدة حبيبو (النيجر)	مارس ٢٠١٩
	السيدة هوكيلاند ليادال (النرويج)	أكتوبر ٢٠١٩
	السيدة كينير نيلين (سويسرا)	أكتوبر ٢٠٢١
	السيد إنغوين فان غياو (فيت نام)	أكتوبر ٢٠١٩
الأعضاء بحكم المنصب:		
رئيس منتدى البرلمانيات	السيدة مينسا-ويليامز (ناميبيا)	مارس ٢٠١٨
رئيس منتدى النواب الشباب	السيدة أوسور (أوغندا)	مارس ٢٠١٩

اللجان الدائمة: أعضاء المكاتب في ١ مارس ٢٠١٨

الأعضاء	نهاية الولاية	
السلام والأمن الدولي		
الرئيس	السيد روجاس (المكسيك)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى) انتُخبت رئيسة حتى مارس ٢٠١٨
نائب الرئيس	السيد باشيكو (البرتغال)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى) انتُخب نائباً للرئيسة حتى مارس ٢٠١٨
المجموعة الأفريقية	السيد أوسيلي إندونغو (غابون)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيد اسبيغالا (أوغندا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيدة كاتوتا (زامبيا)	مارس ٢٠١٩ (المدة الثانية)
المجموعة العربية	السيدة حجي تقوي (البحرين)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيد البكار (الأردن)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيد الأحمد (فلسطين)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد كامبامباتي (الهند)	مارس ٢٠١٩ (المدة الثانية)
	السيدة سعيد (باكستان)	أكتوبر ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيد سوانغونغول (تايلند)	أكتوبر ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مجموعة أوراسيا	السيدة أتشيميان (أرمينيا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيد أشيمبايف (كازاخستان)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيد كليموف (الاتحاد الروسي)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيدة فيرمن نويسي (الجمهورية الدومينيكية)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيد جابور (فنزويلا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	السيد نيوفيتو (قبرص)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	نائب الرئيسة الحالية	
	السيدة سيريتوغلو كارت (تركيا)	أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الأولى)
مقررا اللجنة الدائمة في الجمعية ١٣٦		
السيدة فارغاس بارسينا (المكسيك) والسيد كاروني (سويسرا)		

الأعضاء	نهاية الولاية	
التنمية المستدامة والمالية والتجارة		
الرئيس	شاغر	
نائب الرئيس	السيد سيسيه (مالي)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية) انتُخب نائباً للرئيس حتى مارس ٢٠١٨
المجموعة الأفريقية	السيد جلاب (الجزائر) نائب الرئيس الحالي	أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الأولى)
	السيدة مهلانغا (زمبابوي)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
المجموعة العربية	السيدة بني مصطفى (الأردن)	مارس ٢٠١٩ (المدة الأولى)
	السيد عبد الله أبل (الكويت)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيد حسين آدم (السودان)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيدة مارينو (أستراليا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	شاغر	
	السيد سينغ (الهند)	أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الثانية)
مجموعة أوراسيا	السيد تورسونبيكوف (قيرغيزستان)	أكتوبر ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيدة غريسياني (جمهورية مولدوفا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيدة غوميروفا (الاتحاد الروسي)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيدة سوليز (إكوادور)	أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الأولى)
	السيد أكونيا نونيز (بيرو)	أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الثانية)
	السيد هيبير (أوروغواي)	أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الثانية)
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	السيد هاي (الدنمارك)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيدة دينيكا (رومانيا)	مارس ٢٠١٩ (المدة الأولى)
	السيدة لينديبرغ (السويد)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مقرر اللجنة الدائمة في الجمعية ١٣٨		
السيد أندريس غريبفوف (بلجيكا) والسيد دونغ كوك آهن (فيت نام)		
الأعضاء	نهاية الولاية	
الديمقراطية وحقوق الإنسان		
الرئيس	السيدة تشيريليتسو (بوتسوانا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى) انتُخت رئيسة حتى مارس ٢٠١٨
نائب الرئيس	السيدة كوترا-كوكوما (قبرص)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية) انتُخت نائبة للرئيسة حتى مارس ٢٠١٨
المجموعة الأفريقية	الرئيسة الحالية	
	السيد نيوغابو (بوروندي)	مارس ٢٠١٩ (المدة الأولى)
	السيد لوسياكو (كينيا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
المجموعة العربية	السيدة السماك (البحرين)	مارس ٢٠١٩ (المدة الثانية)
	السيد الجبوري (العراق)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيدة الديب (الجمهورية العربية السورية)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد وانغشوك (بوتان)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيدة خينغ (كمبوديا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيد ديساي (الهند)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مجموعة أوراسيا	السيدة إسايان (أرمينيا)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيد يرشوف (كازاخستان)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
	السيد سلوتسكي (الاتحاد الروسي)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيدة سوسا (السلفادور)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
	السيدة بارترا باريجا (بيرو)	مارس ٢٠١٩ (المدة الثانية)
	السيد بوبا (سورينام)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	السيد سبنغمان (كندا)	مارس ٢٠١٩ (المدة الأولى)
	نائبة الرئيسة الحالية	
	السيد لاکاو (البرتغال)	مارس ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مقرر اللجنة الدائمة في الجمعية ١٣٩		
يؤكد لاحقاً (المغرب) ويؤكد المقرر الآخر لاحقاً		

شؤون الأمم المتحدة	الأعضاء	نهاية الولاية
الرئيس	السيد أفسان (السويد)	مارس ٢٠١٩ (المدة الثانية) انتُخب رئيساً حتى مارس ٢٠١٨
نائب الرئيس	السيد المنصور (السودان)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية) انتُخب نائباً للرئيس حتى مارس ٢٠١٨
المجموعة الأفريقية	السيد شهاب (الجزائر) السيد بوكو (بوتسوانا) السيدة داغبان-زونفيدي (توغو)	أكتوبر ٢٠١٨ (المدة الثانية) مارس ٢٠١٩ (المدة الثانية) أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الأولى)
المجموعة العربية	نائب الرئيس الحالي السيد التومي (المغرب) السيدة البسطي (الإمارات العربية المتحدة)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية) مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
مجموعة آسيا والمحيط الهادئ	السيد آزاد (بنغلاديش) السيدة نورساتي (إندونيسيا) السيدة سامباتيسير (تايلند)	مارس ٢٠١٩ (المدة الثانية) أكتوبر ٢٠١٨ (المدة الثانية) أكتوبر ٢٠١٨ (المدة الأولى)
مجموعة أوراسيا	السيد أسيلبيك أولو (قيرغيزستان) السيد غافريلوف (الاتحاد الروسي) شاغر	أكتوبر ٢٠١٨ (المدة الأولى) أبريل ٢٠١٩ (المدة الأولى)
مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي	السيدة كريكسيل (الأرجنتين) السيد ماهيا (أوروغواي) شاغر	أبريل ٢٠١٩ (المدة الأولى) مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية)
مجموعة الإثنى عشر الموسعة	الرئيس الحالي السيد دوسون (كندا) السيدة تريتيبيرغستون (النرويج)	مارس ٢٠١٨ (المدة الثانية) أكتوبر ٢٠١٩ (المدة الثانية)

وفقاً للمادة ٨-١٠ من قواعد اللجان الدائمة بصيغتها المعدلة في أكتوبر ٢٠١٣، يُنتخب أعضاء المكتب لولاية مدتها سنتان قابلة للتجديد مرة واحدة. والتاريخ المبين في عمود «نهاية الولاية» يطابق المدة النظرية القصوى للولاية.

رابطة الأمناء العامين للبرلمانات

خلال الدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي المعقودة في أكتوبر ٢٠١٧، وساهمت الرابطة والأمناء العامون الفرديون أيضاً في جهود الاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى إنشاء مركز جديد للابتكار في البرلمان، ودعم وتعزيز استخدام البرلمانات للأدوات الرقمية. وفضلاً عن ذلك، شارك أمناء عامون لعدد من البرلمانات في مناقشة جماعية في دكا في شهر مارس واجتماع خبراء في جنيف في شهر نوفمبر.

وفي عام ٢٠١٧، قدمت الرابطة أيضاً دعماً كبيراً إلى العديد من مشاريع بناء القدرات البرلمانية التي اضطلع بها الاتحاد البرلماني الدولي. وقدم العديد من أعضائها الخبرة اللازمة لأنشطة بناء القدرات في أفغانستان ومصر وميانمار وباكستان وسري لانكا وفانواتو وزامبيا.

وفي أكتوبر ٢٠١٧، انتخبت الرابطة السيد فيليب شواب، الأمين العام للمجلس الوطني السويسري، رئيساً جديداً لها.

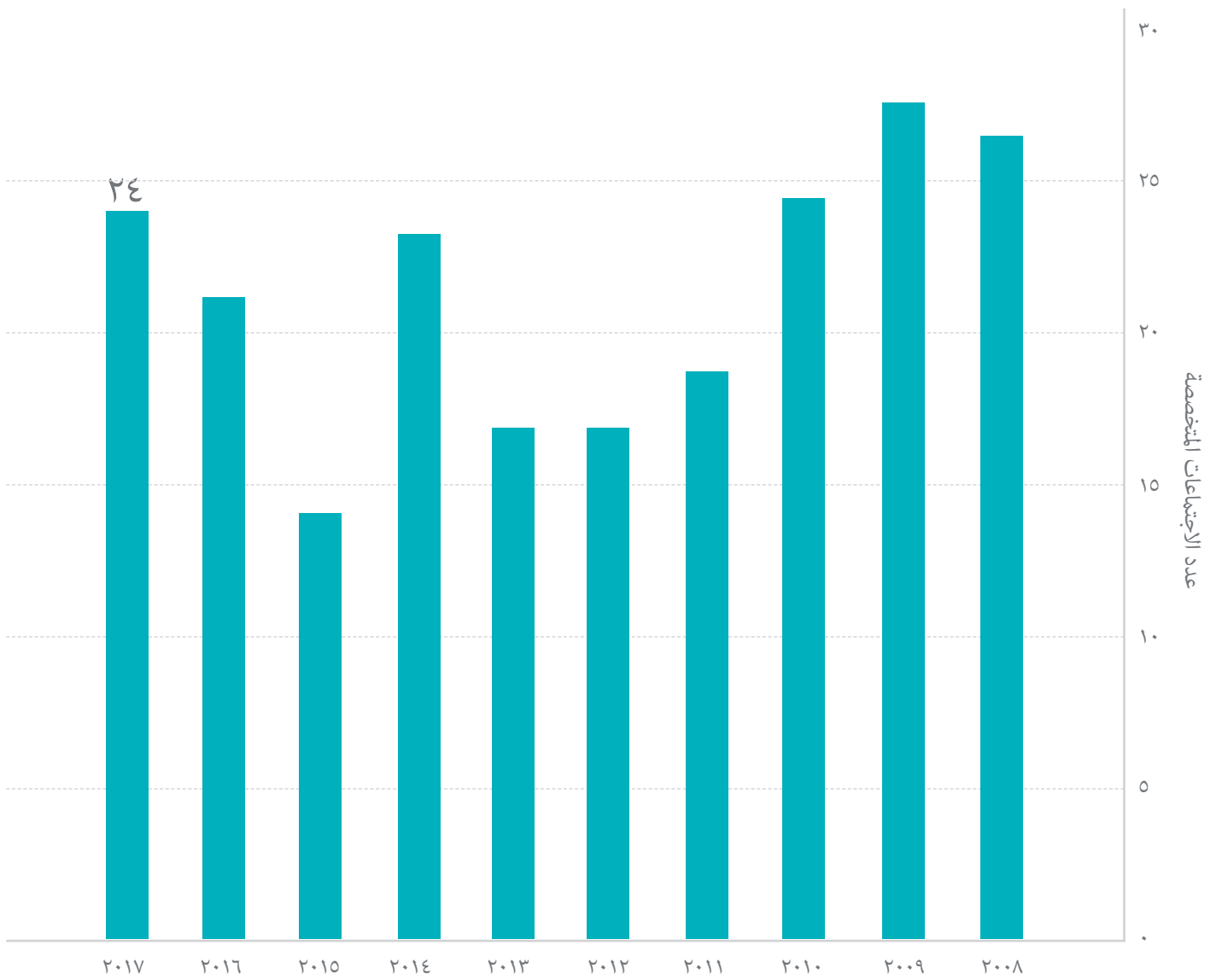
تتألف رابطة الأمناء العامين للبرلمانات من الأمناء العامين وغيرهم من كبار الموظفين المسؤولين عن المرافق البرلمانية. وتتولى دراسة القوانين والإجراءات والممارسات وأساليب العمل في مختلف البرلمانات، وتقدم تدابير لضمان وتوطيد التعاون بين المرافق في مختلف البرلمانات. والرابطة هي هيئة استشارية تابعة للاتحاد البرلماني الدولي ويقدم رئيسها تقريراً سنوياً عن أنشطة الرابطة إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي. وتساعد الرابطة الاتحاد البرلماني الدولي في الموضوعات المندرجة في نطاق اختصاصها. ويتيح الاتحاد البرلماني الدولي الدراسات التي يجريها بشأن القوانين والممارسات البرلمانية بانتظام للرابطة بغية الاستفادة من تعليقاتها ومساهماتها.

وفي عام ٢٠١٧، تعاونت الرابطة مع الاتحاد البرلماني الدولي في عدد من المشاريع. وقدمت الرابطة وأمنائها العامون الفرديون مساهمات جلية في إعداد «التقرير البرلماني العالمي بشأن الرقابة البرلمانية» الذي قدم إلى الرابطة

الاجتماعات الخاصة في ٢٠١٧

- الجلسة البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة
نيويورك، ١٣ و ١٤ فبراير ٢٠١٧
- منتدى رؤساء برلمانات جنوب آسيا بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة
إندور (الهند)، ١٨ إلى ٢٠ فبراير ٢٠١٧
- حلقة دراسية إقليمية بشأن أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات أوروبا الوسطى والشرقية وآسيا الوسطى
بودابست (هنغاريا)، ٢٣ و ٢٤ فبراير ٢٠١٧
- حلقة دراسية إقليمية عن أهداف التنمية المستدامة للبرلمانات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
كمبالا (أوغندا)، (١ إلى ٣ مارس ٢٠١٧)
- الدورة الثامنة والثلاثون للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية
بروكسل (البرلمان الأوروبي)، ٩ مارس ٢٠١٧
- الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الحادية والستين للجنة وضع المرأة
نيويورك، ١٧ مارس ٢٠١٧
- ندوة إقليمية للبرلمانيين الشباب في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
كولومبو (سري لانكا)، ٢٥ و ٢٦ أبريل ٢٠١٧
- حلقة دراسية إقليمية عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة لبرلمانات آسيا والمحيط الهادئ
مدينة هو تشي منه (فيت نام)، ١١ إلى ١٣ مايو ٢٠١٧
- ندوة إعلامية بشأن تنظيم الاتحاد البرلماني الدولي وسير شؤونه للمشاركين الناطقين باللغة الإنجليزية
جنيف (مقر الاتحاد البرلماني الدولي)، ١٦ إلى ١٩ مايو ٢٠١٧
- الاجتماع البرلماني بشأن جمعية الصحة العالمية السبعين
جنيف (سويسرا)، ٢٩ مايو ٢٠١٧
- مؤتمر إقليمي بشأن العنف ضد النساء والفتيات في وسط وشرق أوروبا
بوخارست (رومانيا)، ١٢ إلى ١٤ يونيو ٢٠١٧
- ندوة إقليمية بشأن تعزيز تغذية الأطفال في غرب ووسط أفريقيا
أواغادوغو (بوركينافاسو)، ٢٧ إلى ٢٩ يونيو ٢٠١٧
- المائدة المستديرة الثانية بشأن المياه: من القول إلى الفعل
جنيف (سويسرا)، ٦ و ٧ يوليو ٢٠١٧
- الاجتماع البرلماني خلال منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
نيويورك، ١٧ يوليو ٢٠١٧
- حلقة العمل الثالثة عشرة للأكاديميين البرلمانيين والبرلمانيين
روكستون (المملكة المتحدة)، ٢٩ و ٣٠ يوليو ٢٠١٧
- الندوة الإقليمية الثانية بشأن بناء القدرات البرلمانية ومواصلة تحقيق أهداف التنمية المستدامة
بيجين (الصين)، ٥ إلى ٧ سبتمبر ٢٠١٧
- دورة برلمانية في إطار المنتدى السنوي العام لمنظمة التجارة العالمية
جنيف (سويسرا)، ٢٦ سبتمبر ٢٠١٧
- الدورة التاسعة والثلاثون للجنة التوجيهية للمؤتمر البرلماني بشأن منظمة التجارة العالمية
جنيف (سويسرا)، ٢٧ سبتمبر ٢٠١٧
- مؤتمر إقليمي بشأن البرلمانيين الشباب في أفريقيا
أبوجا (نيجيريا)، ٢٧ و ٢٨ سبتمبر ٢٠١٧
- ندوة إقليمية بشأن مساهمة البرلمان في تعزيز وحماية حقوق الطفل بمناسبة الجلسة البرلمانية للجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا
برلمان الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، المقر في مالابو (غينيا الاستوائية)، ٣٠ و ٣١ أكتوبر ٢٠١٧
- اجتماع برلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (الدورة الثالثة والعشرون لمؤتمر الأطراف/مؤتمر الأطراف العامل الثالث عشر)
بون (ألمانيا)، ١٢ نوفمبر ٢٠١٧
- المؤتمر العالمي الرابع للبرلمانيين الشباب
أوتاوا (كندا)، ١٧ و ١٨ نوفمبر ٢٠١٧
- المؤتمر الدولي المعني بتوطيد التعاون الإقليمي من أجل هجرة ذكية وإنسانية عبر البحر المتوسط
فالتا (مالطة)، ١٦ و ١٧ نوفمبر ٢٠١٧
- الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني المعني بمنظمة التجارة العالمية
بوينس آيريس (الأرجنتين)، ٩ و ١٠ ديسمبر ٢٠١٧

تطور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي على مدى عشر سنوات



تعبئة الموارد : من يمول الاتحاد البرلماني الدولي؟

يُمَوِّلُ أعضاءنا وأعضاؤنا المنتسبون عمل الاتحاد على النهوض بالسلام والديمقراطية والتنمية المستدامة. وتتلقى أيضاً قدرّاً متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات ووكالات التنمية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات.

يُمَوِّلُ عمل الاتحاد البرلماني الدولي في مجال تعزيز السلام والديمقراطية والتنمية المستدامة في المقام الأول من الأعضاء والأعضاء المنتسبين. وتتلقى المنظمة أيضاً قدرّاً متزايداً من المساهمات الطوعية من الحكومات والوكالات الإنمائية وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات.

وأبرمت عدة جهات مانحة اتفاقات تمويل متعددة السنوات كانت سارية خلال عام ٢٠١٧. وتشمل تلك الجهات المانحة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة والتنمية الكندية، ومؤسسة الدعم العالمي من أجل التنمية، وحكومات أنغولا والصين وميكرونيزيا والإمارات العربية المتحدة. وتقَدِّمُ الشراكات مع أسرة الأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، الدعم إلى عدد من البرامج القطرية. وواصلت جمهورية كوريا تقديم الدعم بانتداب موظفين من الباحثين الرفيعي المستوى إلى الاتحاد البرلماني الدولي.

ويظل الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بالبحث عن المزيد من المساهمات الطوعية من أجل تحقيق أهداف استراتيجيته.

النتائج المالية

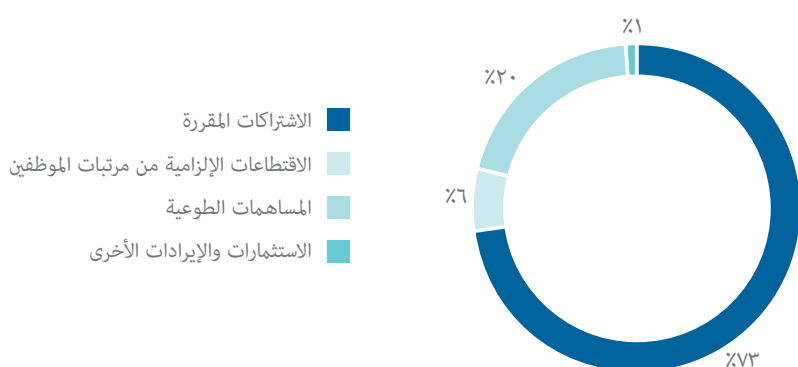
التمويل

يموّل الاتحاد البرلماني الدولي في المقام الأول من الاشتراكات السنوية المقررة للبرلمانات الأعضاء. وتُستمد إيرادات إضافية من اشتراكات الموظفين الداخلية وتكاليف دعم البرنامج والفوائد وإيرادات الصندوق وتأجير قاعات الاجتماعات. وتماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لم يعدّ الاتحاد يدوّن عنصر الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين كإيرادات أو نفقات في بيان الأداء المالي ولكن يستخدمه لأغراض مالية.

وفضلاً عن ذلك، يتواصل الاتحاد البرلماني الدولي مع جهات مانحة ثنائية الأطراف ومتعددة الأطراف للحصول على تمويل طوعي يُستخدم في تمويل مشاريع وأنشطة التعاون التقني. وفيما يلي عرض ملخص مصادر الإيرادات لعام ٢٠١٧، بما في ذلك الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض مقارنة النفقات.

إيرادات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب المصدر (على أساس الميزانية)

بالفرنك السويسري	%	
١٠ ٢٤٣ ٤٥٠	٧٣%	الاشتراكات المقررة
٩١١ ٥٨٧	٦%	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٢ ٨٤٤ ٦٣٢	٢٠%	المساهمات الطوعية
١٢٤ ٣٧١	١%	الاستثمارات والإيرادات الأخرى
١٤ ١٢٤ ٠٤٠		مجموع الإيرادات



النفقات

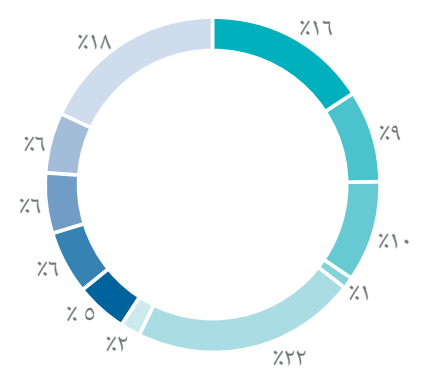
نفقات الاتحاد البرلماني الدولي مكرسة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة. ويبيّن الرسم البياني التالي تفاصيل النفقات بحسب الهدف الاستراتيجي بما يشمل الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين لأغراض المقارنة.

نفقات الاتحاد البرلماني الدولي بحسب الهدف الاستراتيجي (على أساس الميزانية)

بالفرنك السويسري	%	
٢ ٢١٤ ١٧٢	١٦%	إقامة برلمانات ديمقراطية قوية
١ ٢٢٤ ٤٨١	٩%	تعزيز المساواة بين الجنسين والاحترام لحقوق المرأة
١ ٣٩٣ ٠٥٧	١٠%	حماية حقوق الإنسان والنهوض بها
١٨٧ ٧٨٦	١%	المساهمة في بناء السلام، ومنع النزاعات، وإحلال الأمن
٢ ٩٧٧ ٧٧٨	٢٢%	تعزيز الحوار والتعاون بين البرلمانات
٢٣٦ ٨٤٨	٢%	تعزيز تمكين الشباب
٦٦٠ ٦٨٩	٥%	تعبئة البرلمانات حول خطة التنمية العالمية
٨٣٢ ٧٩٩	٦%	سد الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية
٨٠٧ ٤٤٦	٦%	تحقيق الفعالية في الإدارة والرقابة الداخلية
٨٩٨ ١٣٦	٦%	إبراز الصورة والترويج والتواصل
٢ ٤٣١ ٢٢٧	١٨%	تزويد الأمانة بموارد ملائمة وفعالة
١٠٥ ١٥٠-	١-%	التصفيات والتكاليف الأخرى

١٣ ٧٥٩ ٢٦٩

مجموع المصروفات



البيانات المالية

تعدّ البيانات المالية الموحدة للاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية القديم لعام ٢٠١٧ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق وعلى أساس النقد. وتخضع البيانات المالية للمنظمة لتدقيق سنوي لمراجع خارجي للحسابات بتكليف من اللجنة التنفيذية. ويعيّن المراجع الخارجي للحسابات من مكتب وطني لمراجعة الحسابات وهو المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات. وهي السنة السادسة التي وحدت فيها البيانات المالية للاتحاد مع صندوق المعاشات التقاعدية القديم وتعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتوفر المزيد من المعلومات عن المسارات المالية للاتحاد بما في ذلك البيانات المالية السنوية والميزانيات الموحدة عبر الرابط التالي: <https://www.ipu.org/about-us/structure/secretariat/budget-and-finance>.

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق

بيان المركز المالي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (بالفرنك السويسري)

٢٠١٦	٢٠١٧	
الأصول		
الأصول الجارية		
١١ ٨٨١	٧ ٣٧٧	السيولة النقدية
٦ ٩٥٩ ٣٨٩	٥ ٧٣٤ ٣٢٠	السيولة في الحسابات الجارية
٢٦٤ ١٢٢	٣٤٤ ٢١٧	السيولة لدى مدير صندوق الاستثمار
٤ ٧٣٨ ٦٧٧	٤ ٧٣٨ ٧٧٧	الإيداعات الآجلة وحسابات التوفير
١١ ٩٧٤ ٠٦٩	١٠ ٨٢٤ ٦٩١	المجموع الفرعي للنقد ومعادلات النقد
الحسابات المستحقة		
٧٢١ ٦٢٦	٩٦٥ ٩٨٣	من الأعضاء
٣٦ ٣٥٨	١٦١ ٤٤٣	من الجهات المانحة
٤٤ ٩٦٦	٣٧ ٣٣٤	من استرداد الضرائب
٢٥ ٣١٦	٥ ٧٦١	آخر
٨٢٨ ٢٦٦	١ ١٧٠ ٥٢٠	المجموع الفرعي للحسابات المستحقة
٨ ٧٠٢ ٠٢٠	٨ ٥٦٧ ٨٩٦	الاستثمارات
٣١١ ٧٨١	٢٧٣ ٧٨٧	الأصول الجارية الأخرى
٢١ ٨١٦ ١٣٦	٢٠ ٨٣٦ ٨٩٥	المجموع الفرعي للأصول الجارية
الأصول غير الجارية		
الأصول الثابتة		
٨ ٤٩٠ ٩٥٠	٨ ٢٥٥ ٤٣٨	المباني والمرافق
٣٣ ٤٥٧	٢٤ ٧٨٢	الأثاث
–	٦٠ ٣١٧	المعدات العامة
٦٦ ٧٩٣	٧٣ ٩٩٣	معدات تكنولوجيا المعلومات
٢٢ ٨٧٥	١٦ ٧٧٥	المركبات
٨ ٦١٤ ٠٧٦	٨ ٤٣١ ٣٠٤	
–	٦٨ ٠٢١	الأصول غير المادية
٨ ٦١٤ ٠٧٦	٨ ٤٩٩ ٣٢٦	المجموع الفرعي للأصول غير الجارية
٣٠ ٤٣٠ ٢١٢	٢٩ ٣٣٦ ٢٢١	مجموع الأصول

٢٠١٦	٢٠١٧	
الخصوم		
٢٠٤ ٢٩٠	٤٢٩ ٩٥٦	الحسابات الدائنة والمتراكمة
٥٢٧ ١٩٥	٢٢٧ ١٢٤	المدفوعات المقدمة من الأعضاء
٣ ٤٩٢ ١٤٦	٢ ٦٧٧ ٦٨٢	الإيرادات المؤجلة
١٨٩ ٦٠٠	١٨٩ ٦٠٠	القروض
٤ ٤١٣ ٢٣١	٣ ٥٢٤ ٣٦٣	المجموع الفرعي للخصوم الجارية
٥ ٣٧٣ ٦٨٧	٥ ٢٤٨ ٠٦٥	القروض الطويلة الأجل
١٠ ٣٨٧ ١١٢	٩ ٧٣٣ ٣٨٧	صندوق المعاشات التقاعدية المغلق
١ ٤٨٨ ٧٣٨	١ ٥٠٣ ٣٤٤	استحقاقات الموظفين الأخرى
١٧ ٢٤٩ ٥٣٧	١٦ ٤٨٤ ٧٩٦	المجموع الفرعي للخصوم غير الجارية
٢١ ٦٦٢ ٧٦٨	٢٠ ٠٠٩ ١٥٩	مجموع الخصوم
الأصول الصافية		
٤٢٧ ٨٢٨	٤٣٤ ٢٥١	الصناديق المقيدة
٨ ٣٣٩ ٦١٨	٨ ٨٩٢ ٨١٢	الرصيد التراكمي للصندوق (رأس المال العامل بعد الاشتراكات)
٨ ٧٦٧ ٤٤٦	٩ ٣٢٧ ٠٦٣	الأصول الصافية

الاتحاد البرلماني الدولي وصندوق المعاشات التقاعدية المغلق

بيان الأداء المالي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ بالفرنك السويسري

٢٠١٦	٢٠١٧	
الإيرادات		
١٠٠٦٦٠٠٠	١٠٢٤٣٤٥٠	الاشتراكات المقررة
٢٨٢٦٨٤١	٢٨٤٤٦٣٢	المساهمات الطوعية
٤١١٨٢٣	٥٨٧٧٨٧	إيرادات الاستثمار
٥٨٣٦٢	١٤٣٠٠	إيرادات أخرى
١٣٣٦٣٠٢٦	١٣٦٩٠١٦٩	مجموع الإيرادات
المصروفات		
٨٣٨٢٨٣٣	٧٩٤٠٩٤٢	نفقات الموظفين - الموظفون الدائمون
٢٧٩٢٤٥٧	٢٦١٧٥٤٤	نفقات الموظفين - الموظفون المؤقتون
٦٨٦١٨٦-	٥٨٧٣٨٤-	تغير في مخصصات صندوق المعاشات التقاعدية المغلق
١٠١٣٩٤١	١٠٥٣١٢٤	نفقات السفر
٧٨٥١٣٨	٦٩٨٦٦٢	الخدمات التعاقدية
٧٦٦٢٦٩	٦٦٨٠٧٤	المصروفات التشغيلية
١٢٠٤١٦	٩٦٥٨٦	اللوازم والمواد والمعدات
٤١٤٨٩	٢٩٨٥٧	مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها
٦٨١٨٣	١٦٨٧٥٤	المنح والأتعاب
٣٠٩٤٩١	٢٩٦٧١٩	الإهلاك
٦٥٤٠٦	٦٣٩٧٨	اهتلاك القرض
-	٨٣٦٩٨	خسارة سعر الصرف
١٣٦٥٩٤٣٦	١٣١٣٠٥٥٢	مجموع المصروفات
(٢٩٦٤٠٩)	٥٥٩٦١٧	الفائض/(العجز) التشغيلي

حقوق الطبع والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٨

يجوز نسخ هذا المصنف كلياً أو جزئياً لأغراض الاستخدام الشخصي وغير التجاري شريطة نسخ بيانات حقوق الطبع والنشر والمصدر دون تغيير. ويرجى إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي باستخدام محتويات المصنف.

ISSN: 2521-1420

النسخة الأصلية: الإنجليزية

التصميم والقالب: Samuel Saad



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

+41 22 919 41 50
+41 22 919 41 60
postbox@ipu.org

Chemin du Pommier 5
CH-1218 Le Grand-Saconnex
Geneva
www.ipu.org